جامعــة عبد الرحمن ميرة- بجايــة
كليــة الحقــوق والعلوم السياسية

منهجية البحث لإعداد مذكرة الماستر
في العلوم القانونية

Méthodologie de recherche appliquée au
Mémoire de master en sciences juridiques

لطلبة السنة الأولى ماستر 2019-2020

قانون جنائي وعلوم جنائية

الأستاذ: موساسب زهير

مقدمة

أسفر إصلاح نظام التكوين الجامعي على التحول التدريجي من النظام الكلاسيكي إلى نظام الليسانس – ماستر – دكتوراه(**ل– م– د**)، وأصبح بمقدور الطالب الذي زاول تكوينه الجامعي في النظام الكلاسيكي، أو الطالب الذي باشر المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية في النظام الجديد أن يمدّد فترته الدراسية لمدة خمس سنوات، و يتدرج في تكوينه لبلوغ نهاية الطور الثاني الذي يتوّج بالحصول على شهادة الماستر، كشرط للالتحاق بالوظائف التي يوفرها القطاع المهني و عالم الشغل، أو للولوج إلى المستوى الثالث من الدراسات الجامعية الذي يسمح للطالب المتفوق بمتابعة الدراسة لبلوغ درجة الدكتوراه متى توفر فيه حدّا أدنى من الشروط التنظيمية التي تستند إلى معايير بيداغوجية و علمية.

و نظرا لأهمية البحث العلمي في هذه المرحلة من التدرج في الدراسات الجامعية، يولي التنظيم البيداغوجي للدراسة على مستوى الماستر اهتماما خاصا للتربصات التي تنظم في القطاعات المهنية المختلفة، بالنسبة للطلبة الذين يوجهون اهتمامهم للتخصص في مجال مهني معين، لاكتساب المؤهلات العلمية و المعرفية التي تسمح لهم بالإلمام بالمفاهيم الأساسية التي تفرضها الممارسة المهنية في مجال تخصصاتهم، و للمجهود الذي يتولاه الطالب بنفسه في مجال تخصصه العلمي، بإقباله على أول تجربة له تفرض عليه إعداد وتحرير مذكرة الماستر، كأوّل عمل مكتوب ذات سعة و أهمية خاصة، للوقوف على قدراته الشخصية في طرح إشكالية البحث وتحديد تقسيماته الأساسية، واستعمال رصيده المعرفي في تحليل و صياغة الأفكار و المفاهيم التي تسمح له بمعالجة الموضوع الذي يقع عليه اختياره، وفقا لمنهجية علمية صارمة و واضحة.

وفي هذا السياق تتجلى أهمية دراسة مادة المنهجية في طور الماستر، في مساعدة الطالب الجامعي بوجه عام وطالب الحقوق بوجه خاص، على مواجهة الصعوبات الناشئة عن عدم الإلمام بالقواعد المنهجية للبحث، بسبب محدودية الاهتمام بها خلال المرحلة الأولى من التكوين الجامعي، التي يتم التركيز من خلالها على اكتساب المفاهيم والمعارف المتعلقة بموضوع الدراسة القانونية.

وعلى ذلك فان إعداد مذكرة الماستر يعتبر في حد ذاته مرحلة حاسمة في مسار الدراسات الجامعية، ويؤدي في الغالب بالنسبة للكثير من الطلبة إلى إنهاء مسيرتهم الأكاديمية في مجال تخصصهم العلمي، وبالنسبة للبعض الآخر إلى اكتساب خبرة وإضافة لبنة جديدة، قد تمكنهم من متابعة تكوينهم الجامعي والولوج إلى الطور الثالث من الدراسات الجامعية، لإعداد أطروحة الدكتوراه في موضوع مبتكر يسمح لهم بالكشف عن مدى استعدادهم الفكري للتمحيص والتحليل، وبإبراز قدراتهم على استنتاج واستخلاص النتائج العلمية.

واعتبارا لأهمية هذه المذكرة، وتأثيرها على الحكم عن مستوى التحصيل الدراسي والأكاديمي للطالب،« فان إعدادها لا يعتبر مجرد شكلية بسيطة، بقدر ما يمثل مرحلة أساسية وجوهرية مؤثرة في تكوينه، وتلعب دورا بالغا في سياق الانتقال إلى الحياة المهنية، وهو ما يجعل من حسن التحضير لتحريرها، أمرا ينطوي على قدر كبير من الأهمية» [1]، يظهر من خلال التعبير عن التبريرات والحوافز المؤدية والدافعة إلى إنجازها.

أولا: الأسباب الدافعة والحوافز المبررة لإعداد مذكرة الماستر

لا تعتبر مذكرة الماستر مجرد التزام علمي ناتج عن إدراجها في مقررات التكوين الجامعي، وهو ما يفرض على الطالب المقبل على إعدادها، النظر إليها كمشروع ووثيقة علمية يساهمان في إبراز قيمته كباحث يملك القدرة على انجاز عمل شخصي يمكنه من إثبات الذات، ويؤهله لمواجهة مستلزمات الحياة المهنية وصعوباتها.

ومن أجل ذلك، فان الطالب قبل الشروع في انجاز بحثه، يتعين عليه طرح التساؤل بخصوص الحوافز الدافعة له لإعداد مذكرته، واختيار الموضوع الذي يتلاءم مع استعداداته الفكرية وإمكانياته المادية والمعنوية؟

فاذا كان تسجيل المذكرة يندرج ضمن مسار يُغلب الاعتبارات الأكاديمية والجامعية، وجب على الباحث أن يوجه اهتمامه لمدى ملائمة موضوعها لمتابعة التكوين في التخصص الذي وقع عليه اختياره على إعتبار أن هذا الموضوع سيكون بمثابة المنطلق الذي ستبدأ معه مسيرة طويلة من البحث المستمر والمتجدد، لإثراء وتطوير المعرفة العلمية في مجال تخصصه الأكاديمي.

أما إذا كان تحرير المذكرة يغلب عليه البعد الخاص بالانشغال بالبحث عن الاندماج في قطاع نشاط مهني معين، أو باكتساب معرفة و خبرة لا يمكن الاستغناء عنهما حال ممارسة مهنة محددة، فان البحث الذي يتصدى له الطالب يمثل بالنسبة له فرصة لإبراز مواهبه الشخصية، من خلال الكشف عن قدراته على الاستنتاج و على معالجة المعطيات و البيانات التي يتمكن من جمعها، وعلى عرضها و تقديمها وفقا لنسج متجانس و متناسق، كما يسمح بإزاحة الستار عن شخصية الباحث من خلال الوقوف على خصائص موضوع البحث الذي وقع عليه اختياره، و بالتالي من خلال الحوافز الدافعة له للولوج إلى عالم البحث العلمي.

---

(1) KALIKA (Michel), Le mémoire de master, Dunod, Paris, 2005, P.2.

وقد يحدث ألا يكون الحافز المؤدي إلى إعداد مذكرة الماستر مرتبطا بالانشغال بممارسة مهنة تشدّ اهتمام الطالب، و لا بمواصلة الدراسة لبلوغ المستوى الثالث من التكوين الجامعي، بقدر ما يصدر اختيار الطالب عن رغبته في فهم مشكلة أو مسألة معينة، و الإحاطة بها من كافة أو من بعض جوانبها و الإلمام بتفصيلاتها، تمهيدا لاقتراح الحلول التي تلائمها، أو لاستجلاء ما يحيط بها من نقاط الظل أو مواطن الغموض، قصد فتح مجال التفكير فيها لبحوث و دراسات مستقبلة.

و في جميع الأحوال، فان الطالب وهو يشرع في تجسيد مشروع البحث الذي يقع عليه اختياره يجب عليه التمعن في ذلك الاختيار، لما يتطلبه من استثمار في الوقت يفرض عليه قضاء مدة طويلة نسبيا في معالجة موضوع المذكرة، ولما يمثله بالنسبة لصاحبه من تحد لنفسه يمكنه متى تحلى بالجدية من إثراء مسيرته البيداغوجية، باجتياز مرحلة جديدة تولد لديه نشوة العمل على تحقيق النجاح ، من خلال التفوق على الصعوبات التي ترافقه طوال الوقت الذي يستغرقه إعداد وتحرير مذكرته، لما يتطلبه ذلك من مثابرة خلال ردح من الزمن، يتجاوز في مداه و أهميته المجهود المعهود الذي يبذله عادة في التحصيل العلمي من خلال حضور المحاضرات و التحضير للأعمال الموجهة و الامتحانات، و هو ما يفرض عليه الالتزام بأن يخصص جل وقته لإنجازها حسب وتيرة من العمل تتخللها فترات يغلب عليها الشعور بالارتياح وأخرى يسودها الإحساس النفسي بالإحباط، والوهن في العزيمة.

وعلى ذلك فان الطالب الباحث بمجرد اختياره لموضوع مذكرته يصبح وقته محسوبا عليه، وهو ما يحتم عليه منذ البداية الالتزام برزنامة عمل محددة، على أن يضع في الاعتبار بأن ذلك الوقت يمضي بسرعة فائقة، و قد يكون مبتورا بفعل ظروف غير متوقعة، كالمرض، و الإطالة في المدة التي يستغرقها التحرير، وسوء تقدير المدة التي يتطلبها النسخ على آلة الكمبيوتر بسبب الخلل الكامن في الحاسوب.

كما يتأثر التقدم والتدرج في انجاز المذكرة، بالاعتبارات المرتبطة بالمكتبات والمؤسسات التي يريد الطالب الاتصال بها، والتي يمكن أن تكون أبوابها موصدة في بعض فترات السنة الجامعية. و إذا كان الطالب معولا على إحضار بعض الوثائق من الخارج، وجب عليه أن يضع في الاعتبار الوقت الكافي لوصولها، و بالتالي يتعين عليه بصفته مرشحا لخوض غمار تجربة البحث لإنجاز مذكرته، أن يضع في الحسبان الفكرة التي تفرض عليه منذ البداية المداومة على الحركة والنشاط للسيطرة على عمله والتحكم فيه و لاستباق كل المشاكل التي قد تعرقله طوال الفترة التي تستغرقها مسيرة انجاز بحثه بحسب نموذج وخصائص المذكرة التيُ يقدم على إنجازها.

ثانيا: أنواع مذكرات الماستر وخصائصها

جرت تقاليد الدراسة في الجامعات على إدراج مادة خاصة ضمن برامج التكوين العالي، تفرض على الطلبة الذين يبلغون مستوى السنة الدراسية النهائية، التزاما علميا بإنجاز عمل أصيل ومبتكر بشكل فردي أو جماعي، يسمح للطالب بإثبات قدرته على جمع وحشد وتوظيف المعارف العلمية في مجال تخصصه، لاستعمالها في سياق علمي أو مهني.

و في هذا المقام فان مذكرة الماستر التي يعكف كل طالب على التحضير لها، و تحريرها في نهاية الطور الثاني من مسيرته الجامعية،« يمكن أن تأخذ شكل مذكرة بحث(mémoire de recherche) كعمل شخصي يراد به انجاز مشروع بحث، يعتمد في أساسه على تصورات نظرية » [2]، بالنسبة للطالب الذي يزاول تكوينه في

مسار يُغلب الاعتبارات العلمية التي تفتح له المجال لمتابعة الدراسة في طور الدكتوراه،« أو مذكرة تربص (mémoire de stage) يراد بها تمكين الطالب من تقديم حساب وتقرير عن التربص أو المهمة المسندة إليه »[3]، باعتبار ذلك خاتمة لمسيرته الجامعية، و تمهيدا للاندماج في الحياة المهنية.

ونظرا لتعدد نماذج مذكرات الماستر المقرر تحضيرها من طرف كل طالب يبلغ نهاية الطور الثاني من التكوين الجامعي، نجد أن كل نموذج منها (بحث جامعي، أو تربص مهني)، يتميز بخصائص خاصة به، تتحدد على أساسها طريقة تقويمه، للوقوف على أهميته العلمية والحكم على أسلوب تحريره.

و تتمثل فالسمة الغالبة لمذكرة البحث ذات الطابع المهني في إخضاعها لأسلوب وصفي (style descriptif) يقدم الطالب من خلاله وصفا أو حسابا تفصيليا عن حالة معينة أو عن ظاهرة أو عمل محددين، وقد تتجسد في شكل عمل يتميز بأسلوبه المعياري والنمطي(style normatif) يكون الهدف منه تجاوز مجرد الوصف لاستجلاء المسألة أو الموضوع محل البحث سواء تعلق بمؤسسة معينة أو بممارسة أو تجربة مهنية، قصد إخضاعهما للتفكير النقدي المعمق[4] والهادف لاقتراح الحلول و تقديم التوصيات أو لعرض أُطر منهجية مستحدثة ومبتكرة للإفاضة في دراستهما في وقت لاحق .

أما مذكرة البحث التي يحررها الطالب في سياق علمي ومنهجي يُغلب الاعتبارات الخاصة بالتأصيل النظري. فهي فرصة تسمح له بالكشف عن قدرته على التحليل، بالاعتماد على منهج تصوري أو تجريبي، يسمح له بتصور إشكالية لبحثه من خلال معالجة المادة العلمية المتوفرة في موضوع دراسته وتقصي تأثيرات الوقائع الاجتماعية في جوانبها النظرية والعملية، والتعليق عليها لتقديم ملاحظات واقتراحات بشأنها، أو لفتح مجال التفكير فيها بإثارة نقاط الاستفهام التي تتطلب التعمق في دراستها على المدى المتوسط أو المدى الطويل.

ومهما كانت الخصائص المميزة للبحث الذي يعمل الطالب على الإعداد له في هذه المرحلة المتقدمة من دراسته الجامعية، فان انجازه لهذا العمل يخضع لقواعد منهجية صارمة يجب عليه مراعاتها وهي قواعد تفرض عليه وضع التصور النظري لموضوع مذكرته، كخطوة أولية للانتقال إلى تحريرها وصياغتها في صورتها النهائية.

التصور النظري لموضوع مذكرة الماستر

تعتمد مذكرة الماستر في إعدادها على ضرورة تجاوز الطالب للصعوبات المرتبطة بالشروع في خطواتها الأولى، بما تشمل عليه من العمل على اختيار وتحديد موضوع البحث، وجمع الوثائق العلمية المتعلقة

بالموضوع، والتعامل مع هذه الوثائق بترتيبها ومعالجتها وفقا للسياق العام للموضوع قبل بلوغ مرحلة التحرير النهائي للمذكرة.

ويلاحظ أن هذه الأطوار التي بتطلبها الإعداد لمذكرة البحث، لا تفرض على الطالب التزاما صارما بمراعاة ترتيب معين لتسلسلها وتعاقبها، بالنظر لإمكانية التداخل فيما بينها، بحيث أنه يمكن الشروع في التحرير بالتوازي مع الاستمرار في البحث عن المادة العلمية في مراجع ومصادر البحث المختلفة.

لذلك يقوم التصور النظري لموضوع مذكرة الماستر على اختيار وتحديد موضوع البحث **(المبحث الأول)**، وعلى جمع وترتيب المادة العلمية (اختيار وتنظيم القراءات) - **(المبحث الثاني)**، ووضع وإعداد خطة البحث (المبحث **الثالث)** تحرير وتقديم المذكرة للمناقشة **(المبحث الرابع)**.

المبحث الأول

اختيار وتحديد موضوع مذكرة الماستر

يعتبر اختيار موضوع المذكرة من طرف الطالب الباحث تعبير عن اهتمامه بمجال محدد للبحث في حدود ما تسمح به الإمكانيات التي توفرها ظروف الشروع في عمله، وبحسب ما يحوز عليه من وثائق علمية، وما يعتمد عليه من رصيد معرفي في مجال تخصصه، يكون قد اكتسبه طوال مسيرته الجامعية.

فالمشكلة الأساسية التي يواجهها الطالب في هذه المرحلة تكمن في تجاوز العقبات الناشئة عن الشروع في العمل لإعداد مذكرته، وهو ما يفرض عليه أن يكون على دراية بصعوبات المهمّةِ التي يُقبل عليها، وبالإمكانيات والصفات الذاتية الضرورية لمواجهتها، وتجاوزها بنجاح .

لذلك يجب على كل باحث أن يضع في الاعتبار أنه لا يمكن تحرير أية مذكرة دون تحديد موضوعها، وأنه ليس من السهل أن يترجم اهتمامه أو فضوله الملتبس وغير المعبر عنه إلى مشروع للبحث. وللحد من الترددات التي قد تعترضه، ومن الشكوك التي قد تنتابه، أو الأخطاء التي قد يقع فيها، أو الهفوات التي قد تصدر منه، وجب عليه أن يختار موضوع بحثه في مجال تخصصه العلمي، مع مراعاة كافة العوامل الشخصية والموضوعية التي تؤثر في هذا الاختيار [5].

المطلب الأول

العوامل الشخصية والموضوعية المؤثرة

في اختيار موضوع مذكرة الماستر

يفرض الشروع في إعداد مذكرة البحث، الاعتداد بالاختيار الحر للطالب الذي يخضع لمعايير تأخذ بعين الاعتبار ميوله ومصالحه الشخصية، والحوافز الدافعة له للكتابة في موضوع معين، وبالاعتبارات الموضوعية

المتعلقة بالكتابة في موضوع لم يحظى أصلا باهتمام سائر الباحثين، أو في موضوع لم ينال قسطا وافرا من التحليل والتأصيل النظري، بالرغم من سبق دراسته ومعالجته من طرف غيره من الباحثين من زوايا ووفقا لمقاربات مختلفة.

وفي هذا الصدد، يتأثر اختيار الباحث بعوامل شخصية ترتبط بمراعاة استعداداته الذاتية وقدراته الشخصية التي تجعله يفضل الكتابة في موضوع معين، وبعوامل وصعوبات موضوعية تتحدد على أساسها مدى قدرته على البحث في ذلك الموضوع.

الفرع الأول

العوامل الشخصية

تفرض الأهمية القصوى لدقة وحسن اختيار الموضوع باعتبارها مرحلة أساسية في مسار إنجاز وتحرير مذكرة البحث الاعتداد بشخصية الباحث، وبالإمكانيات العلمية والعملية التي يتوفر عليها لخوض تجربة البحث، والفرص المتاحة له لتجاوز صعوباتها، وبروح الأمانة العلمية التي يجب أن يتحلى بها لاجتياز هذا الاختبار بنجاح.

أولا: الاستعداد والرغبة النفسية

من بين العوامل والمعايير الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي يوجد عامل الاستعداد والرغبة النفسية بوصفه أهم العوامل المؤثرة في اختيار الباحث لموضوع معين يتجلى من خلال الصفات النفسية الكامنة فيه والصفات الأخلاقية التي تدفعه لاختيار موضوع معين.

1- الصفات النفسية: يفرض الشروع في اختيار الموضوع وتحديده أن يكون من الموضوعات التي يكون الباحث شغوف وشديد الاهتمام بها، لأن معالجته تفرض عليه أن يخصص له وقتا طويلا نسبيا، وأن يتفرغ له بانتظام واستمرار، مما يجعل من دراسته عملا شاقا ومضنيا، يبدو حسب ظاهره طويل الأمد ولا نهاية له، ويتطلب من صاحبه مجهودا ذهنيا وفكريا معتبرا، يتولد عنه في الغالب ضغط نفسي كبير.

ومن جانب آخر فان هذا الموضوع يجب أن يستهوي صاحبه، ذلك أن التفرغ له طوال الوقت الذي تتطلبه دراسته والبحث فيه يجعل منه الخبير الذي لا مناص من الاستعانة بخبرته، والاعتماد على معارفه في المسألة محل البحث.

2- الصفات الأخلاقية* يجب على الباحث أن يضع نصب عينيه التركيز على البحث في موضوع يتميز بأصالته، ويفتح المجال لتجديد وإثراء المعرفة العلمية في مجال تخصصه، ولا تعني أصالة موضوع البحث أن يكون الباحث أول من يتصدى لدراسته أو يفتح مجال التأمل والتفكير فيه.

فمن النادر، إن لم يكن من المستحيل في عالم الفكر بوجه عام والبحث العلمي بوجه خاص أن نكون أول من انجذب للكتابة في موضوع معين، لأن التفكير العلمي لا يقتصر على عالم اليوم، وأنه من الطبيعي أن يكون غيرنا قد سبقنا إلى البحث في هذا الموضوع، وهو ما يجعل أصالته تكمن في الصياغة الخاصة والتوجيه الذي يسمح لنا بإحاطته ومقاربته بإشكالية خاصة، تجعله متميزا عن غيره من حيث أهدافه الفكرية، والنظرية، والشخصية، والمهنية.

*** و يجب أن يكون موضوع البحث بالنسبة للباحث ، بمثابة فرصة حقيقية للتعبير عن أصالته التي تفترض فتح مجالات للبحث و التحليل العلمي ، لما يمثله إعداد مذكرة في هذا الموضوع من استثمار للوقت و التفكير لا يكون مجديا لصاحبه، إلا إذا كان يسمح له بالتعبير عن كفاءاته ومؤهلاته ، على نحو يضمن له أوفر الحظوظ للالتحاق بالمهنة التي تتلاءم مع ميوله الشخصية و يسمح له بالاستمرار و التعمق في تحليل المفاهيم و الأفكار التي يتمكن من استجلائها و إثارتها من خلال ما يتوصل إليه من نتائج في خاتمة بحثه.**

<u>ثانيا</u>: القدرات الشخصية

يعتمد الباحث في اختيار موضوع مذكرته على برنامج التكوين في مجال تخصصه، والذي تتحدد على أساسه الأهمية العلمية لهذا الموضوع أو بالاعتماد على ما ينطوي عليه من أهمية مهنية وعملية في قطاع النشاط المهني الذي يريد الباحث الالتحاق به، أو بالنسبة لمؤسسة معينة يعتبر البحث في مجال محدد من مجالات تخصصها، واستخلاص نتائج بشأنها من خلال المذكرة، ركيزة يمكن الاعتماد عليها لإيجاد الحلول الملموسة لمشاكلها.

وفي حالة تسجيل البحث ضمن هذا الانشغال الأخير، فان موضوعه يكتسي أهمية اجتماعية بالنسبة للمؤسسة أو الهيئة المستقبلة للباحث، وتعتبر بالنسبة له بمثابة مهمة تسند إليه بمناسبة تكوينه وإعداده في إطار ما يجريه من تربص في سياق يسهل له الاندماج في الحياة المهنية.

*و يمكن للباحث بناء على القواعد التي تنظم إدارة البحث العلمي أن يبحث في الموضوع الذي يختاره من بين الموضوعات التي يستقل باقتراحها الفريق البيداغوجي المشرف على الدراسة و البحث في مؤسسته الجامعية ، أو الأستاذ المشرف على المذكرة بناء على الطلب الشخصي للباحث، باعتبار ذلك استجابة لمعايير و مقاييس التقييم والتقدير المعمول بها في سائر المؤسسات الجامعية.

* و يتعين على الباحث و هو يقدم على إعداد مذكرة الماستر أن يضع في اعتباره بأن الزمن المحدود الذي يتوفر عليه، يفرض عليه اختيار موضوع يمكن له دراسته و البحث فيه في مهلة معقولة لا تتجاوز الأجل الذي تحدده الإدارة لإيداع المذكرات تمهيدا لوضع جدول زمني لمناقشتها.

ومن الطبيعي أن هذه المتطلبات تلزم الباحث بمراعاة المصادفات المرتبطة بالتأطير التي قد يتأثر بها، والتي تجعله يفضّل الكتابة في موضوع محدد المعالم والمجال ذات سعة ومحتوى معقولين، والذي يراعي وفرة وسائل البحث من مراجع ومصادر، وسهولة الوصول إليها، ووثاقة صلتها بالموضوع.

ثالثا: المعايير والاحتياطات المساعدة على نجاح البحث

يلاحظ أن المعايير الواجب مراعاتها، والاحتياطات التي يتعين اتخاذها لاختيار موضوع المذكرة غير قابلة للحصر والتحديد، ولا يمكن ذكر تفاصيلها، غير أن هناك بعض تلك المعايير والاحتياطات التي تستوقف كل باحث، والتي يجب أن تثير اهتمامه في هذه المرحلة الحاسمة من الشروع في انجاز مذكرته.

1- التدقيق في اختيار وتحديد الموضوع: لا يتحقق التحكم في اختيار الموضوع وحسن انجازه إلا إذا حرص الباحث على تحديد إشكاليته، على أن يكون شديد الاهتمام بكل الأفكار، وأن تكون للباحث القدرات العلمية الكافية للبدء في البحث والاستمرار فيه، وبالقدرة والصرامة في تنظيم الوقت.

أ- **تحديد الموضوع ووضع الإشكالية:** أن الموضوع الذي تعالجه المذكرة يجب أن يطرح إشكالية يتطلب حلها الإجابة على سؤال واستفهام يعتبر في حد ذاته انشغالا علميا فحسب، أو انشغال يتضمن جوانب علمية، وأخرى إجتماعية وعملية.

والإشكالية التي يتصدى الباحث لطرحها في موضوع مذكرته هي عبارة عن مسألة تصدر عن مفهوم تصوري أو استفهام ذات طبيعة نظرية تنشأ بموجبه علاقة بين عدة مفاهيم وتصورات، وهي عبارة عن مصطلح وثيق الصلة بالدراسات الأكاديمية التي ينجزها الباحث في سياق علمي يغلب عليه الاهتمام بمواصلة البحث والتعمق فيه، ويتميز بطبيعته عن البحث الذي يتم انجازه في سياق مهني والذي يطرح فيه الباحث أسئلة عملية تبحث عن حلول ملموسة [6].

---

(2) KALIKA (Michel), Le mémoire de master, Dunod, Paris, 2005, P13

ويعكف الباحث من خلال مذكرته التي ينجزها في هذه الحالة على تحديد الأوصاف الأساسية لحالة أو ظاهرة معينة للتعمق في نقدها، واستخلاص محاسنها ومساوئها، أو الوقـــوف على نقـــاط الضعـف والقوة التي تميزها، من أجل اقتراح الحلول والتوصيات المناسبة لها.

ب- الفعالية في اختيار الموضوع: تفرض على الباحث أن يكون شديد الاهتمام بكل الأفكار والركائز والدعامات العلمية، والمناسبات التي توفرها المحاضرات واللقاءات العلمية والعملية، وأن يفصح عن مشروع المذكرة الذي يختاره لزملائه الطلبة، ولأصدقائه ومعارفه، ولأساتذته قصد الاستماع إلى اقتراحاتهم، ليستلهم منها ما يمكنه من توضيح أفكاره وتحديد أهدافه الخاصة.

غير أن الباحث يجب ألا ينخدع ويتأثر سلبيا بكل ما يقدم له من اقتراحات وتوجيهات، قد تكون من الأسباب التي تحول دون تحديد موضوع مذكرته أو تجعل هذا التحديد أمرا بالغ الصعوبة، ذلك أنه يجب أن يضع نصب عينيه بأن هذا الموضوع يتعلق بعمل خاص به يؤثر إلى حد بعيد في مستقبله الشخصي والمهني، وأن هذه الاعتبارات تفرض أن يكون الاختيار النهائي لموضوع البحث معتمدا على المبادرة الشخصية للباحث، وأن يقتصر دور المشرف مبدئيا على الموافقة على الإشراف أو رفضه.

ج- كفاءة الباحث وقدراته العلمية: أن البحث لإنجاز مذكرة التخرج، يفرض على الطالب أن تكون له الكفاءة والقدرة على الإعداد لمحاولة قابلة للتحكم فيها باستعمال تقنيات البحث العلمي، وأن السبيل لتحقيق النجاح يملي عليه الاهتمام باختيار موضوع يسهل التعمق في التأصيل النظري، ويكون قريبا من ميوله الشخصية، وفي متناول ما يتوفر عليه من وسائل مادية ومالية، وفي حدود ما إكتسبه من معارف، وما تكوّن لديه من مؤهلات فكرية في مجال تخصصه، تسمح له بصياغة محددة لذلك الموضوع تتميز ببساطتها النسبية.

د- تنظيم الوقت: أن حسن انجاز البحث مرهون بالقدرة على تنظيم الوقت بصرامة، يراعي الباحث من خلاله تخطيط عمله لتحرير مذكرة يلتزم فيها بالإجابة على إشكالية الموضوع بمراعاة الجوانب المرتبطة بفوائدها العلمية والاجتماعية والشخصية والعملية.

ولتجسيد هذا الانشغال، يجب على الباحث أن يتجنب الإرهاق الشديد في المرحلة التي يتفرغ فيها لتحرير مذكرته، وأن يضع في الحسبان احترام فسحة الوقت التي يتوفر عليها لإيداع مذكرته في الآجال المحددة لذلك.

وبالنسبة لهيئة التدريس المشرفة على الفرع العلمي الذي تسجل في إطاره مذكرة الماستر، فان المنتظر من الطالب الباحث هو إثبات قدراته على الاستفادة من دراساته السابقة وتعبئة وتوظيف المعارف المكتسبة خلال المحاضرات والأعمال الموجهة لاستعمالها من أجل معالجة إشكالية الموضوع والإجابة على ما تطرحه من استفهام، كما يولي أعضاء هيئة التدريس والإشراف العلمي على المذكرة بالغ الاهتمام لنوعية الجوانب الشكلية التي يراعيها الطالب عند تقديم عمله بعد الانتهاء من تحريره.Kalika 22-23

و إذا كان الطالب قد اختار انجاز مذكرته في سياق يغلب الاعتبارات الخاصة بالالتحاق بمهنة معينة وجب عليه توجيه اهتمامه و توظيف معارفه المكتسبة لتطبيقها على الحالة أو الظاهرة الخاصة بمؤسسة معينة بحيث أن المهنيين الذين يستقبلونه في مؤسساتهم، و يوفرون له ما يبحث عنه من معلومات ينتظرون منه أن يخصص جلّ وقته وقدراته الفكرية ومعارفه العلمية للموضوع المقترح من طرف المؤسسة، وينتظرون منه أن يعبر عن رأيه بصفته ملاحظا أجنبيا عنها، يبدي انتقاداته المبنية على التحليل و التدقيق المستفيض للمجريات المتعلقة بالحالة العملية التي يتناولها موضوع الدراسة.

ومهما كان سياق البحث فان النجاح في إعداد المذكرة يتطلب من الطالب التحلي بروح الباحث الذي يجب عليه أن يتوفر على الحد الأدنى من الكفاءة العلمية التي تسمح له بالتحكم في موضوع البحث، وأن يلتزم بما تفرضه قواعد المنهجية العلمية السليمة.

2_ نفاذ البصيرة والوعي بأهمية البحث: يجب على الباحث أن يتصف بالأمانة مع نفسه، وبالاستقامة في مسعاه، بأن يكون على وعي تام بمؤهلاته العلمية، وبمدى قدرته على الانتقال من المعارف المكتسبة من خلال المحاضرات والأعمال الموجهة، ومن التصورات النظرية المتجمعة لديه طوال مسيرته الدراسية إلى مرحلة جديدة تتمثل في القدرة على تخصيص واستعمال أدوات البحث لدراسة الموضوع الذي يقع عليه الاختيار.

ومن أجل ذلك، يجب على الطالب أن يتساءل عن مدى قدرته على الكتابة في ذلك الموضوع؟ وما إذا كان قد سبق له كتابة عشرات الصفحات في موضوع آخر يقل عنه أهمية؟ وما إذا كانت لديه الإرادة الكافية لمواصلة العمل حتى نهايته؟ [1]

---

(1) CABANIS(André) &autres ; Méthodologie de la recherche en droit international, géopolitique et relations internationales, Master et doctorat, Idea Design & Print, Editura Cluj, 2010. P.30. www.revue-aspects.info/manuels-francophones/…/Methdologie.pdf, nov 2010.

فالإعداد لانجاز مذكرة الماستر يمثل الشروع في القيام بعمل طويل وشاق، يفرض على صاحبه تخصيص جل وقته لهذه المهمة، ونظام عمل يمتد لعدة أشهر يجب استغلاله لإنهاء المذكرة في الوقت المحدد لها.

3_الصرامة: بعد الشروع في البحث، يجب على الباحث أن يتحلى باستمرار بالإصرار و بالقدرة على الإبقاء على مستوى عال من الالتزام في موضوع البحث على الوثيقة العلمية في شكلها التقليدي و في صورتها الالكترونية، و أن يراعي جانب الحذر عند البحث عن المراجع على شبكة الانترنت، بأن يتحقق في إطار تأملي منظم ومتمعن فيه من كافة المعلومات المتحصل عليها، و على وجه الخصوص من صفة المؤلف ، و من طبيعة الوثيقة، و من قابلية استغلالها في انجاز البحث.

و يتضح أيضا مستوى الالتزام الذي يقع على الباحث ، من خلال الوقت الذي يختاره لبداية تحرير مذكرته أو أطروحته، إذ يجب عليه ألا يتردد عن الشروع في التحرير منذ الوهلة الأولى ، حتى ولو كانت الأسطر الأولى لا تكتسي حتما صبغة نهائية، ذلك أن تأجيل التحرير بدعوى عدم الانتهاء من جمع مراجع و مصادر البحث، مع العلم أنه لا يمكن على الإطلاق بلوغ هذا الهدف مهما كان الجهد المبذول و الإمكانيات المتوفرة، أو عدم اكتمال خطة البحث مع ملاحظة أن الخطة المقدمة عند تسجيل موضوع المذكرة ستخضع تدريجيا للتغيير و التعديل ، هي من الأسباب التي تحول دون انجاز البحث في الوقت المحدد له.

لذلك يتعين على الطالب الباحث أن يكون عمليا في مقاربته لموضوع البحث ، وأن يبدأ في تحرير أحد الأبواب أو الفصول أو الفقرات مهما كان موضعها في المذكرة أو الأطروحة، بمجرد توفره على الوثائق التي تسمح بذلك، على إعتبار أن تحرير بعض الصفحات يسمح للباحث الذي تنقصه الثقة في قدراته على تدعيم الثقة في

النفس، بالرغم من أن المراجعات اللاحقة ستؤدي إلى تصحيح تلك الصفحات، بل و إلى إعادة صياغتها في نصوص جديدة ذات صياغة مغايرة، لأن التحرير النهائي للمذكرة يجب أن تكون متقنا من حيث الشكل(الأسلوب، قواعد اللغة، النقاط و الفواصل، الإشارات في هوامش الصفحات و في قائمة المراجع) و من حيث الموضوع (المنطقية في التفكير و في تحكيم العقل، دلالة البراهين ووثاقة صلتها بالموضوع).

ومع ذلك فان الطالب لن يواجه هذه الصعوبات بمفرده، لأنه يستفيد من الدعم المادي والمعنوي الذي يوفره الأستاذ المشرف على المذكرة، بل أن الطالب بمجرد تسجيل موضوع أطروحته أو مذكرته يوقع في الحقيقة على عقد مع المشرف على أطروحته تتحدد بموجبه حقوق والتزامات كل واحد منهما طوال المدة التي يستغرقها إعداد المذكرة.

فالبحث يجب ألا يكون عملا منفردا، بقدر ما يعتمد على المشاركة والحوار كعاملين لا يمكن الاستغناء عنهما للدفع بالتفكير نحو التقدم، على أساس أن كلاهما يساهم في تطوير علاقة بين الباحثين يسودها التضامن الناشئ عن الوعي بالمشاكل المشتركة التي يلاحظونها، وعن مقارنة الحلول التي يمكن لهم الاهتداء إليها في جو تسوده المنافسة.

4_الحياد: يعتبر الحياد بدوره تعبيرا عن إرادة الإبقاء على مستوى عال من الالتزام من خلال المقاربة المنهجية للموضوع، بحيث أن البحث الذي يقوم به الباحث يجب أن يكون علميا وبعيدا عن التوجهات الإيديولوجية، ذلك أن المهمة المنوطة به تفرض عليه التدقيق في الملاحظـة والـوصف، وشرح الـوقائع والظواهر والحالات، وليس الحكم عليها بحسب ما تمليه عليه قناعاته الشخصية، سواء كانت سياسية أو أخلاقية، أو فلسفية.

فالباحث مثله مثل أي شخص آخر يحركه إيثاره واختياراته الشخصية، وأنه من هذه الزاوية يمكن القول بأن الموضوعية المطلقة منعدمة أساسا، على إعتبار أن كل فرد تؤثر فيه تجاربه الشخصية وما يجول بخاطره من أفكار ومعتقدات.

وعليه فان الباحث يمكن له أن يعبر عن أفكاره إذا كانت تطورات البحث تسمح بذلك، إلا أن اتخاذ هذه المواقف يجب أن يكون مستندا إلى تبريرات علمية، باستعراض مختلف جوانب حالة معينة، ومختلف الآراء المعبر عنها بالنسبة لموضوع البحث، وإذا كان يجب ترجيح أحد هذه الآراء وجب شرح الأسباب المبررة لهذا الموقف.

الفرع الثاني

العوامل الموضوعية

لا يقتصر اختيار الموضوع على ما يرتبط به من عوامل شخصية، بل يتأثر بعوامل وصعوبات موضوعية تتحدد على أساسها مدى قدرة الطالب الباحث على البحث في الموضوع الذي يقع عليه اختياره، سواء في الفترة السابقة عن القيام بعملية الاختيار أو في مرحلة كتابته وتحريره.

أولا: العوامل المرتبطة باختيار موضوع البحث

من العوامل التي تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي في الفترة السابقة عن الشروع في انجازه، نجد القيمة العلمية لموضوع البحث بأن يكون جديدا ومبتكرا، ومدى توفر المادة العلمية، وإمكانية وجود الأستاذ المؤهل للإشراف على الموضوع.

فالبحث القانوني مثله مثل أي بحث علمي آخر يتعلق بموضوع ذو أهمية نظرية وتطبيقية بحيث يجد الباحث نفسه مطالبا بالخوض في موضوع مبتكر يسمح له باكتشاف حقائق علمية جديدة أو بدعم المعارف والمعلومات السابقة لكي تصبح أكثر وضوح وأكثر فائدة للأجيال القادمة من الباحثين والدارسين.

ومن أجل ذلك يجب على الباحث أن يحرص على أن تكون لبحثه علاقة تكامل تربطه بالبحوث السابقة على نحو يسمح بإثرائها و تحيينها، و تنقيحها، و إعادة جمع و ترتيب المعلومات الخاصة بها، و بشكل يضفي على موضوع بحثه قيمة علمية و نظرية تسمح باستغلالها للدفع بالبحث العلمي نحو تحقيق آفاق جديدة في مسار تجديد و تطوير الأفكار و النظريات السابقة.

كما أن وجود الأستاذ المشرف يعتبر من أهم العوامل المساعدة على اختيار الموضوع لما يلعبه من دور فعال في انجازه، بتوجيه الطالب نحو المنهجية العلمية في أدق تفصيلاتها، و بتزويده بمراجع و مصادر مفقودة في المكتبات الجامعية و المكتبات العامة.

و تلعب مسألة توفر المادة العلمية في مصادرها الورقية و الالكترونية بالغ الأثر في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، سواء كانت مصادر أصلية أو ثانوية، لا يمكن للباحث بدونها أن يستوعب جميع حقائق الموضوع، و يطور قدرته على التحليل و الاستنتاج المنطقي.

ثانيا: العوامل المتعلقة بانجاز موضوع البحث.

يتأثر انجاز البحث بالقدرة على الالتزام بحركية مستمرة للتحري عن المعلومات المساعدة على التقدم في البحث و التحكم فيه.

و يكون هذا الالتزام أكثر إلحاحا في مجال العلوم القانونية نظرا لصرامة المعايير التي يخضع لها البحث عن الوثيقة العلمية و تفضيلها عن غيرها، و اعتبارا للكم الهائل من المعلومات و المعارف التي يتعين على الباحث الاطلاع عليها و الإلمام بها في مدة و جيزة جدّا.

فالباحث في القانون يجب أن يكون ملما بالحد الأدنى من المعارف القانونية المتداولة في الوقت الذي يتم فيه انجاز البحث، سواء كانت ذات مصدر فقهي أو تشريعي أو تنظيمي أو قضائي... الخ، وبمبادئ القانون وأفكاره الأساسية، بل وبشيء من المعرفة العملية كالتحكم في لغة القانون، وفي طرق وأساليب الاستدلال العلمي والمنطقي، وبمنهجية معالجة وحل التمارين القانونية.

وتكمن الطريقة التقليدية للإلمام بالمعارف العلمية في حصر النصوص القانونية، والأعمال الفقهية والأحكام القضائية المتعلقة بالموضوع والمؤثرة في انجازه، حتى يتسنى للباحث الوقوف على مختلف التفسيرات والمقاربات المتعلقة بأحد القوانين التي يكتنفها الغموض في جوانبها النظرية والتطبيقية على السواء، لتقدير ما إذا كانت مطابقة لإرادة وقصد المشرع، وما إذا ساهمت في تحقيق الأهداف المنوطة بها و ما إذا كان القانون في موضوع ما يكشف عن تطور ملحوظ في أحكامه تسمح بسد ما يوجد فيه من ثغرات.

وقد يكون الانشغال منصبا على تعميق التفكير والتحليل في التصورات والمفاهيم التي يدور حولها موضوع البحث، للوقوف على ما يمكـن أن يعتـريه من تنـاقضات يجب العمـل على تصحيحهـا وتجاوزها لإضفاء المزيد من الفعالية على نظامه القانوني.

أما تحقيق التحكم في الأفكار والتصورات القانونية، فيتطلب بحثا معمقا في مؤلفات القانون وفي المجلات والدوريات القانونية، ذلك أن مجرد الاطلاع على معاني الألفاظ والمصطلحات في القواميس والموسوعات لا يكفي في الغالب للتحكم الجيد في الأفكار والتصورات والوقوف على مختلف تطبيقاتها واستعمالاتها الممكنة.

و أما بالنسبة لأساليب الاستدلال و التحليل العلمي، فتكتسب عادة بالاحتكاك مع رجال القانون من ذوي التجربة، من خلال الاستماع إلى محاضراتهم وتوجيهاتهم المنهجية في الأعمال الموجهة، و بقراءة المقالات في الدوريات العلمية، و باستعراض الأحكام و القرارات القضائية ، بحيث أن الطالب باستلهام ما تتضمنه من تحليل و تبرير يتسنى له معالجة و حل كافة المسائل القانونية التي تعرض عليه، مع مراعاة أن مؤلفات المنهجية تسمح للطالب باكتساب المعارف العملية الأساسية التي يتم صقلها بمحاولات التحليل و التعليق التي يتطلبها فهم و حل ما يطرح عليه من مسائل قانونية.

المبحث الثاني

جمع وترتيب المادة العلمية

(اختيار وتنظيم القراءات)

تساعد القراءة على توضيح الرؤية المتعلقة بالمعارف المجتمعة لدى الباحث عند اختيار وتحديد الموضوع وطرح إشكاليته، ذلك أن الموضوع الذي يقع عليه الاختيار يكون عادة محل دراسة ومعالجة سابقتين، وأن الاطلاع عن الأعمال التي سبق وأن تصدت لموضوع البحث ينطوي على جانب كبير من الأهمية.

وإذا كان بالإمكان الاطلاع على الدراسات والبحوث المتعلقة بالموضوع في المراجع المعهودة التي تتمثل حسب التقليد المستقر في المؤلفات العامة والخاصة، وفي المذكرات والأطروحات الجامعية، وفي المقالات المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة، فان البحث العلمي أصبح يعتمد بشكل متزايد على المؤلفات والمذكرات والأطروحات والمقالات المنشورة على الشبكة الالكترونية والتي تهيأت بفضل تطور تقنيات الاتصال الحديثة.

لذلك سنعرض تباعا للبحث في المؤلفات والدوريات المعتمدة على النشر الورقي، وللبحث في المراجع المتوفرة على شبكة الإنترنت.

المطلب الأول

البحث التقليدي في الكتب والأطروحات والدوريات العلمية

يواجه الباحث وهو بصدد جمع وانتقاء المادة العلمية صعوبة في العثور على المراجع التي تساعده على تعميق التفكير في موضوع بحثه أو على العكس من ذلك يجد نفسه أمام عدد هائل من المراجع يفتقر إلى الوقت الذي تتطلبه قراءتها والاطلاع عليها جميعا.

لذلك، وجب عليه أن يراعي مجموعة من القواعد المنهجية التي توفر له الكثير من الوقت، وتيسر له ترتيب قراءاته للمراجع المتوفرة، وهي معايير يمكن حصرها في النقاط التالية: –

- علاقة المراجع بإشكالية الموضوع، أو بالاستفهام الابتدائي، أو بمشكلة البداية.
- البحث ضمن المراجع التي تم جمعها عن الوثائق التحليلية، وعن المقالات المنشورة في الدوريات العلمية أو عن الدراسات الواردة في الملفات المُعالجة لمواضيع ذات صبغة علمية.
- البحث عن النصوص بالاعتماد على مقاربات متنوعة لموضوع البحث.
- حصر جدول القراءات في حدود معقولة.
- تخصيص فسحات من الوقت للتفكير الشخصي.
- الاتصال بالمتخصصين في مجال موضوع البحث لطلب النصح والمشورة.
- الاطلاع على قوائم المراجع المدرجة في المؤلفات العامة والخاصة.

وإذا تبلورت هذه المعايير وتوضحت للباحث، أمكن له المضي في عمله، بتغطيته لمجال البحث الذي يتناسب مبدئيا مع التصور الواسع للموضوع، ليختزله ويختصره مع التقدم في البحث والتفكير.

الفرع الأول
اختيار وتنظيم القراءات

يعتبر الشروع في العمل انطلاقا من إشكالية الموضوع الوسيلة المفضلة لتفادي الخطأ والتيهان في اختيار القراءات، ذلك أن كل عمل يجب أن يعتمد على دليل مرشد لصاحبه، وأن مسألة البداية أو الاستفهام الابتدائي، هي التي تؤدي هذه الوظيفة في سياق التحضير لإعداد أطروحة الدكتوراه أو تحرير مذكرة الماستر.

وللتحكم في العمل يجب على الباحث تجنب تكثيف البرنامج الذي يعتمد عليه باختيار القراءات التي تسمح له بتلافي الاطلاع على كل ما يتعلق بالموضوع، لأن المؤلفات والمقالات غالبا ما تردد نفس الأفكار والمفاهيم، وأنه لا فائدة من قراءة فصول وأبواب تتضمن الكثير من التفصيلات لنكتشف في النهاية أنها لا تساعد على التقدم في البحث والتفكير، وبالتالي فانه من المفضل توجيه كل الاهتمام للمؤلفات العامة أو المؤلفات الخاصة التي لا يتجاوز حجمها بعض العشرات من الصفحات.

كما يتعين على الباحث أن يراعي في حدود الممكن الاطلاع على المراجع التي لا يكتفي أصحابها بعرض المعطيات ووصف الوقائع، بقدر ما يتم فيها التركيز على عناصر ومعارف تساعد على المزيد من التحليل والتفسير، بالاعتماد على جمع مراجع ودراسات تغلب الاختلاف والتنوع في مقاربة وتحليل الظاهرة أو الواقعة موضوع الدراسة.

ويتطلب حسن اختيار وتنظيم القراءات، أن يوفر الباحث لنفسه فسحات من الوقت توجد بينها فواصل منتظمة ليخصصها للتفكير الشخصي، ولتبادل وجهات النظر مع زملائه، أو مع سائر الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة أكسبتهم الكثير من الخبرة في مجال تخصصهم.

لذلك يُستحسن أن ينظم الباحث وقته بقراءة حوالي ثلاث نصوص فقهية (مؤلفات، أو مقالات علمية) مرة واحدة، وعلى دفعات متتالية، والتوقف مؤقتا عن القراءة مع نهاية كل دفعة لتخصيص بعض الوقت للتفكير، ولكتابة ما نستخلصه من أفكار وملاحظات، ولفتح مجال التشاور والمناقشة مع المعارف من الطلبة والأصدقاء والأساتذة الذين قد تساعد ملاحظاتهم وتوجيهاتهم على التقدم والسير قدما في العمل والتفكير.

وبعد انقضاء مهلة التوقف عن القراءة الأولى للتفكير في المفاهيم والمعارف المستخلصة منها يمكن للباحث تحديد محتوى دفعة القراءة التي تليها حتى ولو تطلبت تصحيح التوجيهات العامة التي حددها لنفسه في البداية،

ذلك أن اتخاذ العمل منذ البداية على اختيار محتوى محدد لبرنامج شامل للقراءة يعتبر خطأ يتعين تجنب الوقوع فيه.

الفرع الثاني

الاطلاع على المؤلفات والوثائق المرجعية

يعتبر الاطلاع على المؤلفات المرجعية بما تشمل عليه من تعريفات ومعلومات طريقة بسيطة وفعالة للشروع في البحث، كونها تسمح للباحث بالتعود على الموضوع وباستخلاص ما يرتبط به من أفكار تساعده في الغالب على تحرير المقدمة، وتصوّر الخطة المبدئية التي سيعتمد عليها كمنطلق لدراسته.

و تحصر المؤلفات المرجعية عادة المعطيات والقواعد الأساسية المتعلقة بالموضوع، و تتضمن عرضا وافيا للمجادلات و الخلافات الهامة التي أثيرت بشأنها، و المناقشات التي دارت حولها ، و هي في حقيقتها محاولات و مقاربات حررها و أنتجها فقهاء متخصصون يعود إليهم الفضل الكبير في تطوير المعرفة و التفكير العلمي في مجال تخصصاتهم العلمية(الفقه النظري) ، أو مقالات وكتابات من تحرير المهنيين الذين يعرضون بالتحليل و التفسير للحلول العملية التي توصلوا إليها بحكم تجربتهم المهنية أو للنقائص و التناقضات التي تعتري النصوص القانونية، و التي أظهرتها لهم الممارسة في مجال تخصصاتهم المهنية(الفقه العملي – قضاة– محامون– موثقون – محضرون).

ومن أجل ذلك يتعين على الباحث الاعتماد في البداية على المؤلفات والوثائق العامة، ليتبعها بعد ذلك بالمؤلفات والوثائق المتخصصة، على أن يضع في الاعتبار أن حسن انجاز المذكرة يتطلب الاهتمام بكافة المراجع والمصادر مع التحلي بالكثير من الحذر بعدم إهمال أو تفضيل أي واحد منها.

ومن المراجع والمصادر التي تسترعي اهتمام الباحث في مجال العلوم القانونية نجد ما يلي: –

- المؤلفات العامة التي تتضمن تفصيلات الجوانب النظرية للمعرفة القانونية المتعلقة بالنظرية العامة للقانون بوجه عام أو بأحد فروعه، والتي ترد عادة بصيغة المطول أو الوافي، أو المفصل.
- المؤلفات العامة التي تقتصر على عرض الجوانب الهامة المتعلقة بالنظرية العامة للقانون، أو بأحد فروعه دون الخوض في التفصيلات.
- المؤلفات الخاصة التي تعرض لتفصيلات موضوع أو مواضيع تندرج ضمن فرع من فروع القانون.
- الأطروحات والمذكرات التي تعتبر دراسة خاصة تتضمن تأصيلا نظريا لموضوع معين من جوانبه القانونية والفقهية والقضائية.
- المجلات والدوريات العلمية العامة والمتخصصة في مجال العلوم القانونية.

- المجلات والمجموعات القضائية الدورية المخصصة لنشر الاجتهاد القضائي، والدراسات الفقهية للمهنيين العاملين في المجال القضائي.
- الجرائد والنشرات الرسمية للنصوص القانونية التشريعية والتنظيمية، وللعقود الإدارية التي تعقدها الإدارات والمؤسسات العمومية.

ويتعين على الباحث، وهو بصدد الاطلاع على المراجع والمصادر حسب هذا الترتيب، أن يراعي بأن الموضوع الذي يعالجه ينتمي إلى النظام القانوني الجزائري، وإذا كان من ضمن موضوعات القانون الخاص تعين توجيه الاهتمام بالموضوع حسبما يمليه انتمائه إلى هذا الفرع من فروع القانون في صورته الشاملة، دون إغفال تأثيرات الفروع القريبة منه كالقانون العام، والقانون المقارن، وتاريخ القانون، والعلوم الإدارية والجنائية.
لذلك يعتبر الرجوع في بعض الحالات إلى الوثائق غير القانونية (المهنية، والاقتصادية، والسياسية) واستعمالها في البحث وسيلة إضافية لإضفاء المزيد من الوضوح على موضوع البحث.
وإذا اهتدى الباحث إلى هذه القواعد المنهجية أمكن له الاطلاع على الوثائق المتوفرة بمراعاة الخطوات الآتية:

- التدرج في الاطلاع على المؤلفات والدوريات حسب ترتيب زمني وتنازلي يبدأ من الأكثر حداثة، وينتهي بالأكثر قدما والذي يكتسي في الغالب أهمية تاريخية، على أن يقرنه بعرض تدريجي عن حالة البحث يتضمن المؤلفات والدوريات المطلع عليها سنة بسنة بما في ذلك تلك التي لا تتضمن معلومات ومعارف مفيدة للبحث، لتفادي معاودة الاطلاع عليها مرة أخرى.
- كل وثيقة يتحصل عليها الباحث بالتسليف من المكتبة أو بالشراء من السوق أو عن طريق التصوير يجب الاحتفاظ بكل البيانات المتعلقة بها بالاعتماد على ورقة العنوان إن كانت شاملة عن كافة البيانات المتعلقة بالمؤلف وعنوان الكتاب، الأجزاء ودار النشر، بلد أو مدينة النشر، رقم الطبعة، سنة الطبع، عدد الصفحات. وإذا كانت البيانات المتعلقة بدار النشر وسنة الطبع غير مذكورة في صفحة العنوان وجب تسجيلها بالقلم.
- وإذا تعلق الأمر بدورية علمية وجب تسجيل اسم المؤلف، عنوان المقال، اسم الدورية أو المجلة، رقم الطبعة، الجهة التي تصدر عنها، دار النشر، سنة الطبع، بداية ونهاية صفحات المقال.

المطلب الثاني

البحث في الوثائق الالكترونية

إذا كان المعهود في الدراسات والبحوث الجامعية هو البحث عن المادة العلمية في الوثائق المرجعية المألوفة التي تمثلها عادة المؤلفات والأطروحات والمذكرات والدوريات العلمية والنشرات الرسمية التي نصادفها عادة في صورتها الورقية في المكتبات الجامعية وفي غيرها من المكتبات الخاصة والعامة، فان البحث من أجل انجاز المذكرات والأطروحات أصبح اليوم يعتمد أكثر فأكثر على الوثائق المرجعية التي تنشر في صورتها الالكترونية على شبكة الانترنت.

فقد أصبح التحري على المادة العلمية في شكلها الالكتروني بالاعتماد على الإنترنت يعرف تطورا ملحوظا لتقليل المجهود والزمن الذي يستغرقه البحث عن مراجع ومصادر البحث العلمي، وأضحى الكمبيوتر الوسيلة الأكثر استعمالا من أجل الحصول على المادة العلمية لما يوفره من إمكانية الاتصال بمختلف الجامعات والمكتبات ومراكز البحث للاستعلام عن الوثائق العلمية المتوفرة لديها، والتي تخدم الموضوع محل البحث، تمهيدا للحصول عليها عن طريق المراسلة التقليدية أو الالكترونية أو بالسفر إليها لإحضار نسخ منها.

وبالنظر للاستعمال المتزايد لمثل هذه المراجع والمصادر في إعداد البحوث والدراسات العلمية فانه يتعين التمييز بين البحث عن الوثيقة العلمية على الشبكة الالكترونية (الفرع الأول) وبين مقومات الوثيقة الالكترونية الصالحة للبحث العلمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

البحث عن الوثيقة الالكترونية

يتحدد البحث عن الوثيقة العلمية الالكترونية في مجال البحث العلمي باختيار أنسب محركات البحث المتوفرة على الشبكة العنكبوتية كمحرك Google ، و محرك Yahoo و محرك Altavista ، كما يمكن الاعتماد على المواقع الالكترونية لدور النشر المختلفة كموقع Dalloz و موقع LexisNexis و موقع Lextenso و موقع cairn، و الغالب أن يكون الحصول على المراجع و المصادر العلمية التي تمثل بالنسبة للباحث أهمية لا يستهان بها مرهون باستعمال هذه المواقع لقاء دفع مبلغ اشتراك لمدة معينة يسمح له بالاطلاع على كافة الوثائق المنشورة عليها أو على البعض منها فقط بحسب نوع الاشتراك.

غير أنه يحصل أن توفر هذه المواقع لقرائها و المترددين عليها فرصة الاطلاع على محتوياتها في بعض الفترات المحدودة دون دفع أية اشتراكات كمحاولة منها لاستمالتهم و حثهم على عقد اشتراكات دورية معها للاطلاع على ما ينشر فيها من مقالات تتميز عادة بحداثتها و بمعالجتها للموضوعات و المسائل القانونية التي تشغل اهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ، و التي تتصدى عادة للمستجدات التي تصدر عن اجتهادات الفقهاء، عن السلطة التشريعية و السلطة التنظيمية و للتعليقات على الأحكام و القرارات القضائية التي تصدر عن الجهات المختصة حال فصلها في المنازعات التي تطرح في ساحة القضاء.

الفرع الثاني

مقومات الوثيقة العلمية الالكترونية

تتميز الوثيقة الالكترونية عن غيرها من الوثائق بأنها غير قابلة للتلف كما هو الحال بالنسبة للوثيقة الورقية التي تتسبب في ضياع المعلومات، بحيث أنه أصبح بالإمكان رقمنة الوثائق العلمية، وتكوين أرشيف إلكتروني يعالج الكثير من المشاكل ويسمح بتجاوز العقبات، ويسهل الرجوع إلى الوثائق التي يتم تجميعها وتخزينها.

فبعد ظهور السجلات والملفات الالكترونية للمعلومات التي يتم تبادلها وحفظها عبر التقنية الحديثة لإرسال وتخزين المعلومات في فترة وجيزة وبسرعة تكاد تكون خيالية، فان التطور السريع لتقنيات الاتصال الحديثة

ساهم في إنشاء البيئة الـوثائقية الالكتـرونية التي تتميـز بسهـولة الوصول إلى المعلومات واستغلال الوثائق المحفوظة.

فالبحث الالكتروني على الوثيقة يسمح بحفظ المعلومة بعد العثور عليها وتخزينها دون أن تتأثر ببعض العوامل الطبيعية التي قد تتلف أو تفقد الأوراق أو تشوه محتويات الوثائق المتوصل إليها.

المبحث الثالث

وضع وإعداد خطة البحث

لا تعتبر خطة البحث مجرد تمرين شكلي بل عمل فكري يقوم به الباحث لتحديد تقسيمات البحث من خلال المراجع والوثائق التي يتمكن من جمعها وترتيبها، وهو ما يفرض عليه الاعتماد على الأفكار المفيدة والمؤثرة في عمله بتنظيمها قصد عرضها وفقا لمنهجية علمية تسمح بالإجابة على إشكالية البحث المطروحة في المقدمة.

فالمذكرة ليست مجرد تجميع وتقـريب لموضوعات وأفكار مبعثرة في مؤلفات ومصادر مختلفة بقدر ما تعتبر بـرهنة علمية لـوجهة نظر يعـرضها الباحث ويـدعمها بالحجج والأدلة الموضـوعية والقـانونية، وهو ما يجعل من خطة البحث الدعامة والركيزة التي يعتمد عليها الباحث لتحديد الجوانب الأساسية للموضوع والتفريعات المرتبطة بها.

والخطة التي يعتمد عليها الباحث تعتبر في الأساس مبدئية ومؤقتة، ولا يمكن إعدادها دفعة واحدة بحيث أنها لا تصبح نهائية إلا بعد الانتهاء من صياغة وتحرير الموضوع بكافة مشتملاته، لأن انجاز أي بحث يعد عملية حركية وديناميكية تتطور وتتغير مع الزيادة والارتفاع في عدد المراجع والوثائق والتقدم في تنقية وفرز المعارف المكتسبة، وتنامي المعرفة والفهم الشخصي للموضوع، بل ومع التقدم في الصياغة والتحرير.

لذلك يمكن للباحث بعد التجميع والترتيب الأولي للمادة العلمية بما تشمله من مراجع ووثائق، أن يضع خطة مـؤقتة (ébauche de plan ou plan provisoire) لإبـراز نقاط وعنـاصر الاستـدلال، ولاستجلاء الأفكار الأساسية الأكثر دلالة على موضوع البحث بحسب الترتيب والتنظيم الذي يتوصل إليه مراعيا في ذلك الشروط المنهجية التي تفرضها المعالجة السليمة للموضوع، والتناسب بين الخطة المعتمد عليها والهدف الذي يقصد الباحث بلوغه.

المطلب الأول

الشـــروط الواجب توفـــرها في خطة البحث

تتطلب المنهـجية العلمية السليمة التــزام الباحث بمـراعاة الشروط التي تحقق لخطة البحث صلاحيتها كبناء هيكـلي يضمن التسلسل في معالجة الموضوع من كـافة جوانبه، وهي شـروط يمكن حصـرها في منطقية الخطة ووضوحها وانسجامها وتوازنها.

الفرع الأول: منطقية خطة البحث

يجب على الباحث وهو بصدد إعداد الخطة للإجابة على السؤال المحوري المعبر عنه في المقدمة، أن يراعي بأن مقاربته للموضوع والإشكالية المعتمد عليها هي التي تحدد له الهيكل العام لعمله بشكل يسمح بالبرهنة والاستدلال على العناصر والأفكار الأساسية والفرعية التابعة لها.

فالخطة من حيث كونها محاولة من الطالب في مسعاه الرامي إلى معالجة إشكالية الموضوع للتوصل إلى الإجابة المنطقية التي تتناسب معها يجب ألا تكون تركيبا لمختلف أوجه مسألة أو حالة قانونية معينة ستصبح معه المذكرة عرضا وصفيا مجرّدا من أي تحليل أو تعمق في التفكير، ولا يساهم في تقديم أية حلول للمسألة القانونية موضوع البحث، بقدر ما يجب أن تكون دليلا وافيا يبرز بوضوح تقدم الباحث في استعراض الأفكار الأساسية لموضوع بحثه، والحلول التي تتناسب معها.

وتتمثل الوسيلة المفضلة لإعداد خطة منطقية في تلخيص التصور الأولي للإجابة التي يقصد الباحث تقديمها لموضوع بحثه في بعض الأسطر، ثم تقسيم محتويات هذه الإجابة المختصرة وقولبتها لصياغة أبواب وفصول البحث، وإذا كانت صياغة إشكالية الموضوع أو مسألة البداية في شكل استفهام، فان عناوين أبواب وفصول الخطة يجب أن تكون إجابة محددة وواضحة للسؤال المطروح.

لذلك يتعين على الباحث تفادي التكرار في صياغة العناوين المكونة لتقسيمات البحث، وخاصة إذا كانت الحلول التي يوفرها القانون الوضعي متماثلة بالنسبة لمختلف الحالات التي يثيرها الباحث كالآثار التي يرتبها القانون بالنسبة لأطراف العقد وبالنسبة للغير في بعض العقود، أو تقسيم أموال التركة بين الخلف العام والخلف الخاص.

ويجب على الباحث أن يراعي كذلك بأن الخطة المتسلسلة تاريخيا تناسب في الغالب الدراسات والبحوث الخاصة بتاريخ القانون، وبالتالي فالأجدر به أن يتفاداها تماما في حالة معالجته لأحد موضوعات القانون الوضعي التي يشملها الإصلاح التشريعي، أو التي تعرف تحولا في الاجتهاد القضائي، أو أن يكتفي فقط باستعمالها في التقسيمات الفرعية لأحد أقسام البحث.

وعلى سبيل المثال وبالنسبة لموضوع إصلاح النظام البنكي في الجزائر، يتعين تلافي الخطة الآتية:

_النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض

_النظام البنكي بعد صدور قانون النقد والقرض

وتفضيل صياغة الخطة على هذا الشكل

_ التحديث والتجديد في النظام البنكي الجزائري

_آثار الإعداد والتهيئة الجديدة لقواعد النظام البنكي

وإذا كان موضوع البحث يفرض على صاحبه اتخاذ موقف معين، وجب على الباحث أن يتفادى دراسة وجهات النظر المختلفة بالتتابع وبترتيب الواحدة بعد الأخرى، والاعتماد على التعاقب في استعراض الحجج المؤيدة في قسم أول والحجج المضادة أو المعاكسة في قسم ثان، وأن يفضّل البحث عن نقاط ومراكز الاهتمام الأساسية للموضوع والإجابة بالإيجاب عن بعض الأوجه وبالسلب عن البعض الآخر.

فبالنسبة لموضوع الإدارة الاقتصادية للأنشطة العمومية بواسطة المؤسسة الخاصة يمكن للباحث أن يركز على الفائدة التي تحققها هذه المؤسسة وعلى ضرورة تطويرها لملائمتها مع وجه المنفعة العامة وفقا لخطة ثنائية تراعي:

- أهمية المؤسسة الخاصة في إدارة الأنشطة العمومية
- ملائمة المؤسسة الخاصة لطبيعة الأنشطة العمومية

وقد يركز الباحث على أن المؤسسة الخاصة غير مناسبة لإدارة المرافق العمومية ولا يمكن ملاءمتها مع مبدأ المنفعة العامة بالاعتماد على خطة تبرز الأوجه الآتية:

- التعارض بين المؤسسة الخاصة والنظام القانوني للمرافق العامة.
- صعوبة الملائمة بين مبدأ المنفعة العامة والغرض الاجتماعي للمؤسسة الخاصة.

ثانيا: وضوح وانسجام خطة البحث

تعتبر خطة المذكرة بمثابة الهيكل الذي يفصّل مراحل و خطوات الإجابة على الإشكالية، و تتأثر بالفكرة الرئيسية لموضوع البحث والوسائل المادية التي يتوفر عليها الباحث، و هو ما يفرض عليه الاعتماد على مسلك توجيهي واضح يجب احترامه والعمل على تدعيمه بالدليل والبرهان العلمي الذي تسمح به قدراته الفكرية ومؤهلاته الشخصية ، و الأفكار و المعارف التي تتضمنها المراجع و الوثائق العلمية المتوفرة التي تعتبر بالنسبة للباحث مصدر إلهام يساعده على حسن التفكير و التحليل بمراعاة قواعد الأمانة العلمية.

ولا يمكن أن تكون الخطة واضحة إلا إذا كانت قابلة للفهم بمجرد الاطلاع والقراءة الأولى لعناوين الفصول والمباحث المكونة لها، ولن يتحقق لها ذلك إلا إذا كانت تلك العناوين ميسورة الفهم بشكل يسمح للقارئ

بمعرفة واستيعاب المسار العام للمذكرة وتسلسل الأفكار الواردة فيها من خلال الاطلاع على فهرس محتوياتها، وأن يستخلص دون أي لبس أو غموض الفقرات المتعلقة بالمسائل التي تشدّ اهتمامه.

ويجب على الباحث أن يسهر على تحقيق الانسجام والتناسق العام بين العناوين الرئيسية والفرعية المكونة لمذكرته بالالتزام بنظام صارم للعرض، وعدم إدخال تعديلات جذرية على الخطة الأصلية عند الانتقال من الفصول إلى المباحث أو من المباحث إلى سائر التقسيمات الأخرى، وبتلافي الفجوات والثغرات والتكرار قصد ضمان الانتقال الفعال بين مختلف فقرات البحث وتطوراته.

ثالثا: توازن خطة البحث

بالنظر لكون خطة المذكرة تمثل بناء هيكليا للبحث الذي يقدم الباحث على انجازه، يتعين عليه أن يعمل على تجنب عدم التوازن الواضح بين أقسامها وفصولها، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تكون الخطة غير مغرقة في التقسيمات والتفصيلات، وأن تكون أقسام البحث متوازنة نسبيا من حيث حجمها وكثافتها وأهميتها.

فلا يمكن تصور قسم من أقسام المذكرة أكثر أهمية من غيره، وأن كل قسم منها يجب أن يتضمن نفس العدد من الأبواب، وكل باب نفس العدد من الفصول، وكل فصل نفس العدد من المباحث، وأن يكون عدد الصفحات الخاصة بكل قسم قريبا من عدد الصفحات التي يتضمنها الآخر، بحيث لا يوجد تفاوت كبير بينهما.

فاذا أردنا وضع خطة لدراسة أثر عيب الغلط على عقد البيع، فان تلافي التقسيم التقليدي الذي يميز بين شروط الغلط المعيب للإرادة من جهة والآثار المترتبة على ذلك من جهة أخرى يصبح أمرا يفرض نفسه، ذلك أنه لا يمكن التوسع في دراسة بطلان العقد كجزاء على عيب الغلط الذي يشوب رضا المشتري.

كما يفرض المنهج العلمي السليم تجنب الخطة التي لا تتلاءم مع موضوع البحث، والعمل على تخصيص كل قسم من أقسامها لدراسة وجه من أوجه المسألة أو الحالة أو الظاهرة محل البحث.

وفي هذا المقام فان تقسيمات البحث المعهودة تتفق على سلوك نموذج التقسيم الآتي بيانه

- **القسم (في الأطروحات والرسائل فقط)**
- **الباب** (في الأطروحات والرسائل فقط ونادرا في بعض المذكرات ذات الأهمية الخاصة)
- الفصل
- المبحث
- المطلب
- الفرع
- الفقرة أو البند

- **أولا – ثانيا – ثالثا(** في الأطروحات و الرسائل فقط و نادرا في بعض المذكرات ذات الأهمية الخاصة)
- **1 –2 –3(** في الأطروحات و الرسائل فقط و نادرا في بعض المذكرات ذات الأهمية الخاصة)
- **أ – ب – ج (** في الأطروحات و الرسائل فقط و نادرا في بعض المذكرات ذات الأهمية الخاصة)

و تتناول كل فقرة من فقرات البحث فكرة جديدة أو تتضمن عنصر خاص و متميز من عناصر الموضوع.

المطلب الثاني

الملائمة بين الخطة وموضوع البحث

لا يكفي التزام الباحث بالشروط والمعايير التي تسمح بالتحكم في انجاز البحث، والنجاح في إعداد مذكرة ذات نوعية جيدة، بل يجب أيضا أن يحسن الملاءمة بين الخطة وموضوع البحث باختيار نموذج الخطة الذي يسمح باستغلال ما يجتمع لديه من مراجع ومصادر علمية لاستخلاص كافة النتائج التي يمكـــن التوصل إليهـا بحسب نـــوع الدراسة التي يهتم بإجـرائها والتي تتـأرجح بين الاستكشافيـة والوصفية، والتحليلية، والتفسيرية، والتقديرية أو المعيارية.

ومن أجل ذلك يجب على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار اقتصار دراسته على حالة أو موضوع يتسم بطابع الحركية والديناميكية أو يطبعه الثبات والاستقرار، كدراسة النظام القانوني لمؤسسة عامة أو خاصة خلال مدة محددة بذاتها أو مقاربة الموضوع بالوقوف على تطور نظامها القانوني وما يترتب على ذلك من آثار بالتركيز على ما إذا كانت التغيرات الطارئة على ذلك النظام القانوني قد أفرزت نتائج سلبية أو ايجابية بالنظر للدور الاجتماعي أو الاقتصادي المنوط بها.

وفي هذا السياق يتأرجح الهيكل المنهجي المتبع لإعداد البحوث والدراسات العلمية في شكل مقالات أو في شكل مذكرات أو أطروحات، بين الخطة الفكرية، والخطة الاستكشافية.

الفرع الأول: الخطة الفكرية (الإيضاحية أو التفسيرية)

يرتكز عرض ودراسة المسائل القانونية على خطة ذات قسمين(فصلين) تسمى عادة بالخطة الثنائية التي تساعد الطالب على الانتقال من التحليل إلى التركيب من خلال إعادة الجمع منطقيا بين مسائل وموضوعات متماثلة أو متكاملة، أو بالمقابلة بين رأيين متناقضين أو متعارضين تسمح هذه (الفصول)الأقسام وفروعها وفقراتها بتقديم مجموعة من عناصر التحليل والتفكير التي تجيب وتبرهن على الفكرة الأساسية التي يقوم عليها موضوع البحث. وتساهم الخطة الإيضاحية في إثراء العمل الذي يقوم به الباحث الذي يقوم عادة على موضوعات متكاملة أو متعاكسة كفكرة الانتقاء التي لا تأخذ بالضرورة معنى التفرقة والتمييز أو فكرة المخاطرة التي لا تستبعد حتما تقرير الضمانات.

غير أن هذه الخطة كنموذج وهيكل للبناء الفكري تتطلب فترة طويلة من التفكير، وتتلاءم أكثر مع أطروحات الدكتوراه، والمذكرات التي تتطلب الكثير من التحليل الذي يستغرق مدة من الوقت ليست بالقصيرة، كما تتطلب التحكم الكامل في المعطيات المتعلقة بالموضوع.

لذلك فان استعمالها في البحث يستوجب درجة كبيرة من الاستعداد والحس العلمي والمعرفي، لتفادي إنتاج خطة مجردة، ومعقدة، وغير مكتملة.

الفرع الثاني: الخطة الاستكشافية (الاستعراضية أو الاستطلاعية)

تسمح هذه الخطة بتحقيق تتابع وتسلسل الأفكار وتفادي التكرار، والمنطقية في العرض والبرهان وتعتمد في الأساس على مراعاة التدرج في التفكير القانوني الذي يفرض على الباحث في عرضه لمشروع بحثه استعراض الشروط والظروف والأسباب، قبل الخوض في الآثار والنتائج.

فمحتوى البحث هو الذي يحدد شكل الخطة لا العكس، وبالتالي يتعين على الباحث تفادي اختيار نموذج للخطة قبل التفكير مليا في الموضوع، لأن الخطة النموذجية لن تكشف أبدا عن محتوى موضوع البحث، ولا عن الأسباب الدافعة إلى التفكير فيه والهدف من العمل على إنجازه.

ولن تتبلور خطة البحث إلا بعد حسم الباحث في الاختيارات النظرية باستعراض مختلف الحلول الممكنة، وتفضيله لبعض المحاور التي سيجعل منها أساسا لهيكلة خطته، وتحديد نطاق موضوع بحثه بتغليب عناصر البحث التي كانت تبدو له هامشية في البداية، وأصبحت ذات أهمية بعد التعمق في قراءة مراجع البحث والاطلاع عليها أو بالتقليل من قيمة بعض العناصر التي كان الباحث يتصور بأنها على جانب كبير من الأهمية ليجعل منها مجرد عناصر ثانوية، أو يقرر استبعادها تماما لعدم تأثيرها في انجاز البحث.

فبعد حصر العناصر القانونية الوثيقة الصلة بموضوع البحث، واستخلاص الأفكار المؤثرة في إعداده، يمكن للباحث أن يختار نموذج الخطة الاستكشافية أو الاستطلاعية الذي يساعده على عرضها بشكل منطقي ومنسجم.

وفي هذا الصدد فان الخطة الاستكشافية قد تأخذ شكل التعارض بين فكرتين تصدران عن مفهوم واحد أو المقارنة بينهما، أو الارتباط فيما بينهما.

أولا: نموذج الخطة الاستكشافية المبنية على التقابل أو التعارض أو التناقض بين الأفكار

هو نموذج لخطة البحث يمكن تصنيفه كذلك ضمن الخطة الإيضاحية، لما يتطلبه من معرفة تامة وكاملة بمعطيات المسألة القانونية موضوع البحث، بحيث أن أقسام البحث تتصدى لتوضيح وإبراز الجوانب والأوجه المتعارضة للموضوع، كالتنازع بين فكرتين تؤثران على الموضوع برمته أو بين مؤسستين ذات طبيعة معقدة أو الجدال الحاصل بخصوص أصالة مؤسسة معينة.

ومن الأمثلة على ذلك المقابلة بين التدليس كعيب للرضا يؤثر على تكوين العقد، والتدليس كجنحة في موضوع تنفيذ العقد.

ثانيا: نموذج الخطة الاستكشافية المقارنة

هو نموذج للخطة يركز فيه الباحث على المقارنة بين وجهين أو صورتين لموضوع أو لمفهوم واحد كاستعراض أوجه الاتفاق أو الاختلاف، ومن ذلك على سبيل المثال المقارنة بين الوثيقة العرفية والوثيقة الرسمية في الإثبات بالتمييز بين تحرير الوثيقة من حيث مصدرها وشكلها، وفعالية الوثيقة من حيث حجيتها وقوتها التنفيذية.

ثالثا: نموذج الخطة الامتدادية أو خطة التتابع

هو النموذج الأكثر استعمالا في الدراسات القانونية بحيث أن ازدواجية أقسام الخطة يجعل كل واحد منهما امتداد وتتمة للآخر، من خلال الجمع بين وجهين مختلفين للموضوع حسب صياغات متعددة ومختلفة.

ومن قبيل الصيغ التي يمكن للباحث الاستهداء إليها يمكن ذكر ما يلي: –

– بالنسبة لدراسة نموذج لمؤسسة اجتماعية

القسم الأول: أسباب الطلاق

القسم الثاني: آثار الطلاق

– بالنسبة لدراسة نموذج لأحد العقود

القسم الأول: نشأة الوكالة

القسم الثاني: تنفيذ الوكالة

– بالنسبة لدراسة الحقوق والالتزامات الناشئة عن ممارسة سلطة معينة.

القسم الأول: سلطة الوصي على أموال القاصر

القسم الثاني: مسؤولية الوصي عن إدارة أموال القاصر

– بالنسبة لتطبيق المبدأ واستثناءاته، تطبيق القانون من حيث الزمان

القسم الأول: التطبيق الفوري للقانون الجديد

القسم الثاني: استمرار تطبيق القانون القديم

– بالنسبة للحل القانوني وحدوده

القسم الأول: إدارة المرفق العام من طرف مؤسسة خاصة.

القسم الثاني: حدود الإدارة الخاصة للأنشطة العمومية.

– بالنسبة للمفهوم القانوني أو الطبيعة القانونية أو المجال القانوني

(حقوق **الشخصية)**

القسم الأول: مفهوم حقوق الشخصية

القسم الثاني: النظام القانوني لحقوق الشخصية

(احترام حرمة الحياة الخاصة)

القسم الأول: مجال الحياة الخاصة

القسم الثاني: الجزاءات المقررة للاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

- بالنسبة للمبادئ وتطبيقاتها

القسم الأول: الحلول المبدئية

القسم الثاني: التطبيقات العملية

القسم الأول: العناصر الموضوعية

القسم الثاني: العناصر الشخصية

- بالنسبة للمفاهيم القانونية والقضائية من حيث نشأتها ومجال ونطاق عملها، يمكن تصور المجال الخاص بالشخصية المعنوية للشركة والوصاية على أموال القاصر وفقا للآتي

<u>الشخصية المعنوية للشركة</u>

القسم الأول: نشأة الشخصية المعنوية **القسم الثاني:** انقضاء الشخصية المعنوية

<u>الوصاية على أموال القاصر</u>

<u>القسم الأول:</u> تنظيم الوصاية **القسم الثاني:** تطبيق الوصاية

<u>المبحث الرابع</u>

تحرير وتقديم المذكرة

أولا: التحرير

تحرر المذكرة على الورق أولا قبل كتابتها على الحاسب الآلي أو بالكتابة مباشرة على الحاسب الآلي بترك فراغ بين الأسطر يقدر ب (1,15) وهامش على اليمين يقدر ب (3 سم) وعلى اليسار وفي أعلى وأسفل الصفحة يساوي (2 سم)، وبمراعاة هامش في أسفل الصفحة يتضمن الإشارة إلى المراجع والمصادر بفراغ بين الأسطر يساوي (1).

تكتب المذكرة بخط simplified Arabic حجم 14 بالنسبة للمتن و12 بالنسبة للهامش، وبخط times new roman بالفرنسية حجم 10 في المجال المخصص لإسناد وتوثيق الهوامش.

1- العناوين الرئيسية والفرعية

تعتبر العناوين أول ما يكتشفه القارئ، لذلك يجب الحرص على صياغتها بعناية كبيرة والتأكد من الانسجام بينها شكلا ومضمونا، بأن يكتب العنوان في الغالب في وسط الصفحة، وأن يكون وثيق الصلة بالعناوين الأخرى المرتبطة به بأن يكون امتدادا منطقيا لها.

2- دور الجملة في كتابة البحث

تتكون الجملة من مجموعة من المصطلحات أو الكلمات يربط بينها فعل على الأقل، ويمكن أن تنتهي بنقطة، أو بعلامة تعجب، أو بعلامة استفهام، والغالب أن تكون الجمل المستعملة بصيغة التأكيد والإيجاب، تختلف بطبيعتها عن الجملة التي تستعمل بصيغة النفي، وتلك التي تستعمل بصيغة الاستفهام.

ويصادفنا أيضا في تحرير البحوث بوجه عام، والمذكرات بوجه خاص، استعمال نموذج الجملة البسيطة التي تتكون من فعل واحد، والجملة المركبة التي تتكون من عدة أفعال يكمل بعضها البعض، وترتبط ببعضها بكلمات الربط (الذي، التي، لأن، قبل أن، بعد أن، لكي، حتى، على أن، ذلك أنه.....الخ).

ولصعوبة استعمال الجمل المركبة، خاصة بالنسبة للباحث الذي يفتقد للثروة في الألفاظ والمصطلحات، تكثر عادة الأخطاء المتعلقة بالربط بين النعوت والأوصاف أو بين الأفعال، مما يجعل صاحب المقال أو المذكرة يغرق في دوامة البحث عن الأسلوب الأمثل لصياغة بحثه، ويواجه صعوبة الاستهداء إلى نمط الكتابة الذي يمكنه من التقليل من الأخطاء التي تؤدي عادة إلى تأويل المعنى أو إحاطة النص بكثير من الغموض والإبهام.

3- أسلوب كتابة الجمل والفقرات.

يستحسن استعمال الجمل البسيطة وتفضيل الفعل المضارع، كأن نكتب " تتطلب معالجة الموضوع استعراض ... (الفصل الأول)، وينتج عن تلك المفاهيم والتصورات تطورات تتطلب الخوض في... (الفصل الثاني) «ونتفادى كتابة "سأستعرض أو سأعالج حتى ولو كان الباحث شخصا واحدا من أجل تفادي تشخيص التفكير وإعطاء الانطباع بأن الباحث هو مصدر الفكرة، دون أن يستلهم في تفكيره ما سبقه إليه الآخرين ".

يتعين على الباحث وهو بصدد تحرير مذكرته أن تكون كتابته واضحة وبسيطة، باستعمال جمل قصيرة وتجنب الجمل المعقدة التي يصعب فهمها أو الإكثار من الكتابة بين المزدوجات أو الاستشهاد بآراء الفقه أو اجتهادات القضاء أو نصوص قانونية باستعمال صيغ طويلة تسيء إلى سلاسة الأسلوب وسيولة القراءة وسهولتها.

وأما بالنسبة للفقرة فقد تتكون من جملة واحدة مركبة أو من عدّة جمل بسيطة، وهي في حد ذاتها دلالة على الانتقال من فكرة إلى فكرة أخرى، على إعتبار أن تعدد الفقرات في النص الواحد يجعل قراءته سهلة وميسرة، كما أنه عند الشروع في معالجة تطورات جديدة للبحث، يترك فراغ بمقدار سطر واحد لإبراز الانفصال بين الفقرات.

وتحرر المذكرة بترك فراغ على السطر في بداية كل فقرة بحوالي 2 سم، مباشرة بعد عناوين أقسام وتفريعات البحث، وبعد الانتقال من فقرة إلى فقرة أخرى.

ويتعين تجنب ترديد نفس الكلمات باستعمال كلمات أخرى مرادفة لها أو باستعمال صيغ مختلفة للتعبير عن الأفكار المتسلسلة، ذلك أن المصطلحات وصيغ التعبير المختلفة مهما كانت قيمتها الجمالية وقوة جاذبيتها للقارئ، ودلالتها في الإفصاح عن معاني الجمل والفقرات المستعملة في البحث وحسن استعمالها للانتقال بين أقسام البحث الرئيسية والفرعية، لا يمكن الاعتماد عليها عدة مرات في نفس الصفحة أو عشرات المرات في نفس المذكرة.

ويجب على الباحث أن يتوخى المنطق والصرامة في تحرير الجمل والعبارات، إذ يمكن له في بعض الحالات الاستغناء عن جمل كاملة دون أن يؤثر ذلك على معنى النص، بل أن حذفها قد يضفي عليه المزيد من الوضوح والدقة.

وبالنسبة للمذكرة ككل ولأقسام البحث الأساسية والفرعية، فان تحريرها يكون مسبوقا بتمهيد ومتبوعا بخاتمة، ويتم التحول بين أقسام البحث وفصوله إلى غيرها باستعمال بعض الجمل الانتقالية.

كما يتعين على الباحث أن يسهر على سلامة لغته من الأخطاء، وأن يعتمد على تراكيب لغوية سليمة ومتنوعة ومبنية على أدوات الربط المتين بين جمل وفقرات واضحة الحدود، تستعمل فيها النقاط والفواصل وسائر علامات التدوين الرقمي في محلها الملائم.

4- موضع استعمال علامات الترقيم (التدوين الرقمي - علامات الوقف، علامات التنقيط)

جرت تقاليد وقواعد الكتابة بوجه عام والكتابة في مجال العلوم القانونية على وضع رموز مخصصة بغرض تعيين مواضع الفصل والوقف والابتداء، وأنواع النبرات الصوتية، والأغراض الكلامية أثناء الكتابة [1]. فهي عبارة عن رموز متفق عليها تشير إما إلى محطات في قراءة النص أو مصطلحات تدل على بعض التعديلات الإيقاعية في مسار تكوينه، وإما أيضا إلى بعض التغييرات في الإلقاء.

وتصنف هذه العلامات ضمن التعابير التعليمية، وتعتبر متنفسا للجملة، وهي عامل يساعد في إيضاحها وفي استيعاب ترتيب الأفكار وارتباطها ببعضها [2].

---

(1) حسين أحمد سليم آل الحاج يونس، علامات الترقيم والتدوين الرقمي، التنقيط و الترقيم و الشرطة الفاصلة في اللغة العربية. www.bnibkr.com/vb/showthread.php ?t=5599, (09/01/2011)

(2) علامات الترقيم- أكاديمية تعابير التعليمية(09/01/2011),www.t3abir.com/forum/showthred.php?t=40

ويدلّ استعمال هذه العلامات أن إهمالها يجعل النص يشوبه الغموض في المعنى والتداخل والاضطراب فيه. أما إذا رسمت حدود الجمل بعلامات التنقيط، فان المعنى يصبح واضحا بجلاء دون غموض واضطراب، والنص سهل القراءة و ميسور الفهم.

وتتمثل علامات الترقيم المعتمد عليها في كتابة نصوص المذكرات والأطروحات والمقالات العلمية فيما يلي: -

النقطة:(الواقفة)

توضع النقطة في نهاية الجملة التامة للدلالة على تمام المعنى، واستقلال ما بعدها عما قبلها من حيث المعنى ومحل الإعراب. وتستخدم في ثلاث مواضع:

- **الأول:** في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية لكلّ مكملاتها اللفظية.

مثال ذلك: لكل مقام مقال، ولكل حادث حديث. في التأني السلامة، وفي العجلة الندامة.

في اللغة القانونية: للقانون مصادر متعددة، بعضها رسمي، والأخرى احتياطية.

- **الثاني:** عند انتهاء الكلام وانقضائه، وتسمى في هذه الحالة بنقطة النهاية.
- **الثالث:** في حالة اختصار الكلمة بالاكتفاء بحرفها الأول، وتسمى في هذه الحالة بنقطة الاختصار كما هو الحال بالنسبة لاختصار كلمة صفحة في هوامش البحث، فتكتب ص. وتكون متبوعة بنقطة.

<u>الفاصلة</u>:(الفارزة)

هي علامة تشير إلى عملية فصل ضعيفة، وتستعمل للتعبير عن الوقف الناقص الذي يكون بسكوت المتكلم أو القارئ سكتة خفيفة، ليميز بعض أجزاء الكلام عن غيره، وتستعمل في المواضع الآتية: –

- **بعد لفظ المنادى.** مثل: يا طالب، ما الذي فهمته من هذا الكلام؟
- **بين المفردات المعطوفة إذا قصرت عباراتها، وأفادت وجود تقسيم أو تنويع فيها.** مثل: ينقسم الكلام إلى أقسام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. تنقسم مصادر القانون إلى قسمين هما: المصادر الأصلية، والمصادر الاحتياطية. المعروف قروض، والأيام دول.

- **بين الكلمات المفردة المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها، فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها.**

مثل: لا جدال في تعاقب الليل والنهار، والشمس والقمر، ومواسم الطقس البارد والحار.

ما خاف عامل صدق، ولا طالب دأب على التحضير لدروسه وامتحاناته، ولا صانع مجيد لصناعته، غير مخلف لمواعيده.

- **بين جملتين مرتبطتين في اللفظ والمعنى والإعراب، كأن تكون الثانية صفة، أو حالا، أو ظرفا للأولى، وكان في الأولى بعض الطول.**

مثل: يشترط في تكوين وصحة التصرف القانوني توافر مجموعة من الشروط، تعتبر أهلية الأداء من أهمها.

أرسل إلي قاضي التحقيق للحضور إلى مكتبه الكائن بمقر المحكمة، أتصور أنه يريدني في أمر مهم.

- **بين الجمل التي يتركب من مجموعها كلام تام بين كل أجزاء عملية وصف واحدة، أو بين الكلام المجمل والكلام الذي يتلوه موضحا إياه.**

مثل: فلان طالب نبيل: لا يؤذي أحدا، ولا يكذب في كلامه، ولا يقصر في دراسته.

التوعية الصحية جليلة الفوائد: ترشد الناس إلى إتباع الأساليب السليمة في التداوي، وتزيدهم إيمانا بضرورة التردد على عيادات الأطباء والمستشفيات، وتبصرهم بوسائل اتقاء العدوى، وتعلمهم طرق القيام بالإسعافات الممكنة.

- **بين أنواع الشيء أو أقسامه.** مراحل التكوين في الجامعة ثلاثة: الليسانس، الماستر، والدكتوراه. أيام الدّهر ثلاثة: يوم مضى لا يعود إليك، ويوم أنت فيه لا يدوم عليك، ويوم مستقبل لا تدري ما حاله.

النقطة الفاصلة (الفاصلة المنقوطة، القاطعة) (؛)

هي علامة وقف أضعف من النقطة ولكنها أقوى من الفاصلة، وتكون في الوقف الذي يكون بسكوت المتكلم أو القارئ سكوتا يجوز معه التنفس. وتستعمل في السياقات التي لا تصلح فيها النقطتان؛ لأن التقسيم فيها يكون غير ظاهر، وإذا تم استعمال الفاصلة أو النقطة لا يتضح المقصود؛ لذا يلزم استعمال الفاصلة المنقوطة في الموضع الأول الذي يمثل القسم الأول، وتكون الفاصلة أو النقطة قبل الموضع الآخر الممثل للقسم الآخر [1]. ومثالها: إن أعددت مذكرة الماستر؛ فإما أن تحسن انجازها، وتحصل على علامة تزيد من فرصة التحاقك بالدكتوراه؛ وإما أن تفشل في ذلك، وترهن حظوظك في مواصلة الدراسة بالطور الثالث.

---

[1] البيدق فريد، الفاصلة المنقوطة علامة تقسيم، شبكة ضفاف لعلوم اللّغة العربية.(2011/01/10)
www.dhifaf.com/vb/archive/index.php/t-2056.html

ويكون استعمالها على وجه الخصوص في الحالات الآتية: –

- **عند الفصل بين أجزاء جملة مركبة واحدة حين تكون العبارة المتأخرة سببا أو علة لما قبلها.** مثل: تمكن فلان من الالتحاق بالمنصب؛ لأنه فاز في المسابقة. نال فلان الجائزة؛ لأنه نجح بتفوق. استعمال هذه العلامات استعمالا صحيحا أصبح من ضرورات البحث العلمي؛ لأنها تزيل التعقيد والغموض والاضطراب الذي يكتنف النص بدونها[2] .

---

[2] المرجع نفسه.

- **في تدوين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب، أو قبل المفردات المعطوفة التي توجد بينها مقارنة، أو مشابهة، أو تقسيم، أو ترتيب، أو تفصيل.**

الإنسان العاقل يأكل خبزه مما يجنيه بعمله؛ أما الجاهل فيعيش عالة على الآخرين.

العقد ينعقد بتطابق الإرادتين أو بإذعان الطرف الضعيف لشروط الطرف القوي؛ أما القرار الإداري فيصدر عن الإرادة المنفردة للسلطة الإدارية.

النقطتان ونقاط الحذف: (:) تستخدم النقطتان لتوضيح ما بعدهما، وتمييزه عما قبله، وتوضع بعد القول، أو الكلام المنقول، أو المقسم أو المجمل بعد تفصيل، أو المفصل بعد إجمال؛ أما نقاط الحذف فتوضع للدلالة على أن في موضعها كلام محذوف، للاقتصار على المهم منه، أو لاستقباح ذكره.

مثالها: اثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال.
من الناس من يعيش من عمله الفكري: كالأستاذ، والطبيب، والمهندس، والمحامي.....، ومنها من يعيش من عمله اليدوي: كالبناء، والنجار، واللحام، وسائق الحافلة...الخ.
يعجبني فيك تواضعك وحرصك على القيام بعملك في وقته...

علامة الاستفهام: تكون للدلالة على الجمل الاستفهامية سواء كانت أداتها ظاهرة أو مقدرة، أي مبدوءة بحرف استفهام أم لا. وتأتي في نهاية الجملة المستفهم بها عن شيء ما، والتي تبدأ عادة بصيغة التساؤل في شكل: هل؟ فيما؟ أين؟ متى؟ لما؟ كيف؟ لماذا؟

علامة الانفعال: **(!)** توضع في آخر الجملة التي يعبر بها عن الانفعالات النفسية في شكل تأثر ودهشة، وفرح وحزن، وتحذير وتأسف، وتعجب واستغاثة.

مثل: نجحت في الامتحان! نجونا من الحادث! مات فلان! رحمه اللّه! النار مشتعلة! أغيثونا! أخيرا حققنا الهدف! .....

ولا تدرج هذه العلامة في المذكرة سوى في الحالة التي يريد فيها الباحث أن يعبر عن رأيه الشخصي ويبرز ذاتيته، وهو ما يجعل استعمالها في البحث نادر الحدوث؛ لأن المذكرة تركز على تحليل الوقائع والنصوص، وعلى عرض الأفكار والمفاهيم بالبحث عنها في مصادرها.

علامة التنصيص أو التنضيب

تأخذ عملا شكل الشولتان" "، أو المزدوجان «»، وتوضع بينهما العبارات المنقولة أو المقتبسة حرفيا من كلام الغير، وفي البحث القانوني تستعمل لإبراز الاقتباسات سواء تعلقت بنص تشريعي أو نص فقهي، أو حكما قضائي، أو قولا مأثورا مصدره العرف الجاري في المعاملات، ومبدأ من المبادئ العامة للقانون... وتأتي عادة في ثنايا كلام الناقل ليتميز كلام الغير عن كلام الكاتب أو المدون أو الباحث أو المؤلف.

كما توضع كذلك بينهما العبارات المنقولة حرفيا من كلام الغير، غير الموضوعة في ثنايا كلام الكاتب، والغالب أن يكون ذلك في هامش الكتاب.

الشَرْطة: توضع بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول، لأجل تسهيل فهمها، مثل: إن الطالب الذي يدأب على المراجعة، ولا يضيع وقته سدى– ينجح بتفوق.

4– الاقتباسات Les citations

د / عمار التركاوي، قواعد إعداد الرسائل و البحوث القانونية، عن المحامية لما وراق منتدى محامي سوريا.
www.damascusbar.org/AlMountada/showthread.php?p=49188(11/01/2011)

يعتبر الاقتباس من وسائل توظيف المادة العلمية المستخلصة من قراءات الباحث للمصادر المباشرة وغير المباشرة، ويقصد به استشهاد الباحث في نقطة معينة بآراء الآخرين وأفكارهم التي لها علاقة بموضوعه، إما لتدعيم وجهة نظر، أو لتأكيد فكرة معينة، أو لإجراء مقارنة، أو لمعارضة رأي.

وتبدو أهميته على وجه الخصوص في الدراسات النظرية التي لا تبدأ عادة من فراغ، إذ أنه من النادر أن يكون هناك موضوع جديد لم يتطرق إليه أو إلى جزء منه الباحثون السابقون. فالباحث في مجال هذه الدراسات يبدأ من حيث ما وصل إليه من سبقه، ويبقى الاستشهاد ببحوث السابقين أمرا لا غنى عنه لكل باحث.

وقد يكون الاقتباس حرفيا مباشرا بالنقل الحرفي لبعض العبارات من مصدر معين سواء كان مؤلفا عاما أو بحثا، ويخضع في هذه الحالة لقواعد صارمة تفرض على الباحث عدم الإكثار منه، كما يجب عليه أن يشير إلى المرجع الأصلي الذي تم الاقتباس منه.

كما يمكن أن يكون الاقتباس تلخيصيا غير مباشر يبتعد فيه الباحث عن النقل الحرفي، ويلخص مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به، ويصيغه بأسلوبه الخاص مع المحافظة على جوهر الفكرة ومعناها، بحيث يسرد أدلتها ويوضحها، ولا يعمد إلى تشويهها.

<u>شروط الاقتباس</u>

- **أن يكون الاقتباس من المصدر الأصلي:** يجب على الباحث أن يجتهد لتجنب الاقتباس من الاقتباس (Les citations de citation) ، لأن ذلك يؤدي إلى مفارقات غريبة وعواقب وخيمة إذا تأكدت عدم دقة الاقتباس الأول، كما قد يتسبب في الخلط بين كاتب النص المقتبس و بين الكاتب الذي اقتبس منه ذلك النص.

  وإذا اضطر الباحث إلى الاستشهاد بالاقتباس المقتبس، وجب عليه أن يحصره في حدود ضيقة جدا، وأن يكون في حالات استثنائية مع تحديد المصدر الأصلي للنص المقتبس، والمصدر الذي أقتبسه منه الباحث.

  مثال: "....."(-)

  عبد الرازق أحمد السنهوري، **الوسيط في القانون المدني، مصادر الالتزام**، الجزء الأول، المجلد 1؛ منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،1998، نقلا عن، د. بودالي محمد، مكافحة الشروط التعسفية في العقد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2007، ص.9.

- **أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية والدقة:** تفرض الأمانة العلمية أن يشير الباحث– في حالة النقل الحرفي المباشر، أو في حالة التلخيص غير المباشر– إلى المصدر الذي استخلص منه الجملة أو العبارة المستعملة في بحثه بصورة تسهل على كل قارئ الرجوع إلى ذلك المرجع أو المصدر للاطلاع على محتوياته.

  كما أن الدقة في الاستعانة بكتابات الآخرين والنقل منها تقتضي إيراد العبارة بنفس أحرفها الأبجدية ومصطلحاتها، وعلاماتها، وترقيمها، بل وبنفس الأسلوب واللغة الأصلية التي وردت بها، حتى ولو وجد بها خطأ في التعبير، أو في كتابة إحدى المصطلحات؛ وإذا كان الاقتباس الحرفي يقتصر على جزء من

الجملة أو العبارة، بأن يستغني الباحث عن نقل بعض الكلام في وسط الاقتباس، وجب عليه أن يستبدل الكلام المحذوف منها أو المستغنى عنه بثلاثة نقاط متتالية اصطلح على تسميتها بنقاط الحذف.

وفي الاقتباس الحرفي، يجب أن يوضع الجزء المقتبس بين علامتي تنصيص في شكل شولتين أو مزدوجين قبل أول وآخر كلمة من ذلك الجزء، لكي يتسنى للقارئ معرفة حدود ذلك الاقتباس «.....»على أن يتبع برقم الإحالة إلى الهامش يكتب بعد نهاية المزدوجين.

ويجب على الباحث وهو بصدد إعداد جزء من بحثه أو جانب كبير منه أن يتحاشى الانتحال أو السرقة الفكرية(Plagiat)، التي تقوم على استخلاص المعاني واستلهام أفكار الآخرين دون الإشارة إلى مصادرها، ودون كتابة الكلام المقتبس بين مزدوجات، خاصة في ظل نشر الكثير من المذكرات والمقالات العلمية على شبكة الإنترنت.

فلا مجال للتعويل على خداع الأستاذ المشرف أو الأساتذة المكونين للجنة المناقشة، بدعوى أنهم على غفلة من أمرهم، وأنه لا يمكن لهم التفطن لهذا التحايل؛ لأنهم يترددون بدورهم على شبكة الانترنت، وبإمكانهم العثور بسهولة على النص المستعار عن الغير دون مراعاة قواعد الاقتباس، بل وبمقدورهم الانتباه له متى كان مصدره هو إحدى المؤلفات أو الدوريات المحررة على الورق من مجرد ملاحظة التغيرات الظاهرة على أسلوب تحرير المذكرة.

فاللجنة بوسعها غض الطرف على الكثير من النقائص، إلا أنها ليست على استعداد لإبداء أي تفهم أو إظهار أي تسامح إزاء ظاهرة التحايل قصد الاستئثار بثمرة عمل الغير، لما تمثله من انعدام الضمير والحس العلمي والمعرفي الذي يعتبر حائلا دون اكتساب الباحث لتجربة هامة ومفيدة تساعده على التحكم في انجاز البحوث والدراسات العلمية.

كما تعتبر ظاهرة السرقة الفكرية مسألة أخلاقية وثيقة الصلة بغياب آداب اللياقة، والمجاملة، والشرف لدى كل باحث لا يضع نصب عينيه قواعد وضوابط البحث العلمي السليم، يتعين التصدي لها بصرامة لإبعاد المتطفلين عن مجال الإنتاج الفكري.

- **يجب ألا تختفي شخصية الباحث بين ثنايا كثرة الاقتباسات:** يتعين على الباحث أن يتفادى الاعتماد على سلسلة اقتباسات متتالية؛ لأن ذلك يعدّ دلالة على عدم الأصالة في الفكر، ويؤدي إلى الزيادة في حجم البحث وفي عدد صفحاته، مما يفقده الكثير من قيمته العلمية.

كما يستحسن الاستغناء عن الاقتباسات الطويلة في متن البحث لما يمكن أن ينشأ عنها من بطء في القراءة، وتعقيد للفهم بدلا من تسهيله وتيسيره. ومن المفضل ألا يحتفظ الباحث في المتن سوى على الجزء المعبر وذات المغزى والدلالة من الكلام المقتبس، ويؤجل الاقتباسات الطويلة التي تمتد لعدة أسطر لإدراجها في الهامش أسفل الصفحة.

وعندما يكون الاقتباس طويلا، فيمكن إبرازه عن طريق عرضه في شكل فقرة مغايرة لغيرها باستعمال هامش أكثر اتساع، أو بكتابة متميزة أو بالجمع بينهما معا.

- **يجب أن تكون الاقتباسات منتجة:** لا يعتبر الاقتباس هدفا بحد ذاته، ولا وسيلة لتزيين البحث والتدليل على استعانة الباحث بأكبر عدد ممكن من المراجع لإعطاء انطباع زائف عن استعمالها جميعا لإثراء البحث، بقدر ما يجب أن يكون السبيل الأمثل والضروري للدفاع عن رأي أو آراء محددة، أو لتدعيم فكرة أو نظرية معينة، أو تحليلها وتقييمها ونقدها.

ويجب أن تكون الاقتباسات منظمة بشكل سوي ومنسقة تنسيقا بديعا، وألا تستخدم بمعزل عن كل تقديم ومقارنة وتعليق على نحو يساهم في إبراز شخصية الباحث واستقلاله الفكري.

- **الاقتباس بلغة أجنبية مختلفة عن لغة الباحث:** يجب أن يكون الاقتباس في حالة الضرورة، وأن تذكر الترجمة في المتن، ويورد النص الأصلي في الهامش.

5- توثيق المعلومات:

يتعين على الباحث أن يضع في الحسبان أنه لا يكتب بحثه من فراغ، وأنه يعتمد أساسا على معلومات وأفكار استقاها واستلهمها من مصادر ومراجع سبقه الآخرين إلى كتابتها، وأن دوره لا يكاد أن يكون سوى لبنة جديدة تضاف إلى أعمال الآخرين بتأييدها، أو بمعارضتها وانتقادها، وبإضافة جديد إليها تتجلى به شخصيته كباحث في ثنايا البحث وتطوراته.

ويجب على الباحث- نزولا عند هذه الاعتبارات- أن يقوم بإسناد كل المعلومات والأفكار التي استخلصها واستقاها من كتابات واجتهادات الآخرين إلى مصادرها وأصحابها من خلال عملية قيد منهجي منظم اصطلح على تسميتها بتوثيق وإسناد المصادر والمراجع، يراعي فيها الباحث التمييز بين التوثيق في الهوامش، والتوثيق في قائمة المراجع.

أ- التوثيق في الهوامش:

الهامش هو الفراغ أو البياض الذي يترك في أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين المتن عادة خط أفقي للتمييز بينهما، ويستعمل للإشارة إلى المراجع التي استغلها الباحث واستعان بها في الموضوع الذي يدور حوله البحث في شكل مؤلفات عامة وخاصة، ومذكرات وأطروحات جامعية، ومقالات علمية تم نشرها في مجلات علمية دورية، أو في الصحافة العامة والمتخصصة، ونصوص قانونية وتقارير رسمية، وأحكام قضائية.

ويستعمل أيضا في معالجة المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث، والتي لا يعتبر المتن موضعا طبيعيا لها، كالإشارة إلى نص قانوني، أو شرح معنى مصطلح معين، أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن.

كما يستخدم كذلك لإثبات وتدوين بعض النصوص الفقهية التي اقتبسها الباحث من مراجع محررة بلغة أجنبية؛ فيذكر الباحث في المتن معنى النص المقتبس مترجما إلى لغة البحث، ويقيد النص الأصلي في الهامش بلغته الرسمية، ويمكن للباحث أيضا أن يعتمد على الهامش للإحالة إلى نقاط ومسائل سبق أن ناقشها بالتفصيل في نفس البحث.

ويكون التوثيق في الهوامش بإحالة القارئ من المتن إلى هامش البحث من خلال رقم يوضع بعد نهاية كل عبارة أو فقرة مقتبسة في المتن [1] وإعادة كتابته في الهامش موضوعا بين قوسين (1) ومتبوعا بالبيانات الخاصة بالمرجع أو المصدر الذي استعمله الباحث لاستخلاص تلك الاقتباسات، مع مراعاة التسلسل في أرقام الهوامش

في أسفل كل صفحة من الصفحات، أو بالالتزام بالتسلسل في الأرقام من أول صفحات البحث إلى نهاية المتن، أو من أول أقسام البحث إلى آخره على النحو التالي:

<u>في حالة توثيق المؤلفات العامة أو الخاصة لأول مرة</u>

يكون التوثيق مشتملا على سبعة أو ثمانية عناصر حسب الترتيب التالي (اسم المؤلف ولقب تليها فاصلة، عنوان الكتاب ويكتب بخط بارز ومخالف. رقم الجزء أو الطبعة (إن كانت موجودة) تليه فاصلة، دار النشر، مدينة النشر، بلد النشر في حالة وجود تشابه في أسماء المدن، سنة النشر، رقم الصفحة أو الصفحات إن تعددت، وفي هذه الحالة الأخيرة إذا كان الاقتباس من صفحات متتالية (توضع شرطة بين أرقام الصفحات" 4-6")، وإذا كانت متفرقة فتكون الفاصلة هي أداة الإشارة إلى الفصل بينها (4، 7، 12).

وإذا جاء الغلاف خاليا من ذكر الناشر وتاريخ النشر، نبحث في الصفحة الأولى أو الثانية عن دار وتاريخ النشر، فان وجدناها خالية من هذه البيانات، فنذكر عند توثيق المرجع عبارات (بدون ناشر، وبدون تاريخ نشر).

وإذا تعدد المؤلفون واشتركوا في كتابة وتأليف مرجع واحد، تذكر أسماء وألقاب كل واحد منهم إذا كان عددهم لا يتجاوز الثلاثة؛ أما إذا كان العدد أكثر من ذلك فنكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف الأول، متبوعا بعبارة« **وآخرون** »وبالفرنسية يشار إليه باستعمال العبارة اللاتينية« et al» اختصارا لكلمة autres الفرنسية.

وإذا كان المرجع المعتمد عليه مترجما، فيكون تدوينه في الهامش بكتابة اسم المترجم بعد ذكر اسم مؤلف الكتاب وعنوان المرجع متبوعا بعبارة **– ترجمة–**

- **<u>مثال</u>: بالعربية**

(1) المعتصم بالله الغرياني، **القانون التجاري، المعاملات التجارية، العقود التجارية– عمليات البنوك**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007، ص.25.

(2) محمد صبري السعدي، **شرح القانون المدني الجزائري، التأمينات الشخصية والعينية، القسم الأول: عقد الكفالة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص. 25–27. أو ص. 25، 29.

(3) علي البارودي، محمد فريد العريني، ***القانون التجاري***، **الجزء الثاني: العقود التجارية– عمليات البنوك**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.30.

(4) دافيد ريتشمان وآخرون، ***الإدارة المعاصرة***؛ ترجمة: رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص. 365.

<u>بالفرنسية</u>

(5) MAINGUY, Daniel, Contrats spéciaux, 6 ème édition, Dalloz, Paris, , 2008, p.2.

(6) BONNEAU Thierry, Droit bancaire,5 ème édition, Montchrestien, Paris, 2003, pp. 517-518.

(7) FOUCHARD(Ph), GAILLARD(E), GOLDMAN(B), *Traité de l'arbitrage commercial international*, Litec, Paris, 1996, pp.30, 36.

<u>في حالة توثيق المؤلفات العامة أو الخاصة لأكثر من مرة واحدة:</u> إذا استعمل الباحث نفس المرجع أو المصدر مرتين متتاليتين أو أكثر فيكون تدوينه في الهامش على النحو الاتي:

- إذا تكرر الاقتباس من نفس المرجع مرة ثانية أو ثالثة مع وجود فاصل بينه وبين مرجع آخر فيكتفي الباحث بذكر اسم ولقب المؤلف، ثم عبارة مرجع سابق، متبوعا بفاصلة ثم برقم صفحة أو صفحات الاقتباس على النحو التالي:

(8) أحمد شرف الدين، **الجوانب القانونية للتمويل العقاري**، تاس للطباعة والنشر، القاهرة 2007، ص. 100.

(9) نجوى محمد كمال أبو الخير، **البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي: دراسة للفقه والقضاء المقارن**، (بدون ناشر)، القاهرة، 1993، ص.113.

(10) أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص.116.

وإذا كان الاقتباس متكررا ومتتابعا في آخر هامش الصفحة السابقة، يستمر في بداية الصفحة التالية نذكر رقم الإحالة، ثم فاصلة، اسم الكاتب، ثم مرجع سابق، ثم رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

(11) حاتم محمد عبد الرحمن، **العمليات المصرفية المستقلة والمشكلات المرتبطة بتنفيذها:(دراسة في أثر الغش على استقلال الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان المصرفية)**؛ دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص. 137.

(12) حاتم محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.145.

- في حالة ذكر المرجع لأول مرة يجب على الطالب كتابة كل المعلومات المشار إليها في رقم(1) أعلاه ، و إذا تكرر الاقتباس من نفس المرجع مرة ثانية أو ثالثة بصفة متوالية دون وجود فاصل بينه و بين مرجع آخر فيكتفي الباحث بذكر عبارة المرجع نفسه، متبوعا بفاصلة ثم برقم صفحة الاقتباس.

(13) سعيد سعد عبد السلام، **الوجيز في الحقوق العينية التبعية**؛ (د.ن.)، القاهرة 2004، ص.13.

(14) المرجع نفسه، ص.14.

- وإذا كان الاقتباس متكررا ومتتابعا في آخر هامش الصفحة السابقة، يستمر في بداية الصفحة التالية نذكر رقم الإحالة اسم الكاتب، ثم فاصلة، ثم مرجع سابق، ثم رقم الصفحة أو الصفحات

(15) مرجع سابق، ص.15.

أما إذا كان تكرار استعمال نفس المرجع وتوالي الاقتباسات يتعلق بمرجع محرر بلغة أجنبية كالفرنسية أو الانجليزية، فان الباحث يذكر كل المعلومات المشار إليها في رقم (1) أعلاه عند كتابة المرجع لأول مرة، وعند معاودة الإشارة إليه مجددا يذكر اسم ولقب المؤلف، ويستعمل بعده op-cit اختصارا لعبارة opère-citato اللاتينية وتعبيرا عن المرجع السابق في حالة وجود فاصل بين المراجع المستعملة في الصفحة الواحدة، أو في صفحات متتالية على النحو التالي:

(16) CARBONNIER Jean, *Droit civil, Introduction,* 27 édition, coll. "Thémis, PUF, ", Paris, 2002, p.29.

(17) MALINVAUD Philippe, *Introduction à l'étude du droit* ,10ème édition, coll. "Manuels", Litec, Paris, , 2004, p.48.

(18) CARBONNIER(**J**), **Op-cit**, p.55.

وإذا تكرر الاقتباس مرتين أو أكثر من نفس المرجع دون وجود فاصل بينه وبين مراجع أخرى مستعملة في الصفحة الواحدة أو في صفحتين متتاليتين، نذكر كل المعلومات المشار إليها في رقم (1) أعلاه عند كتابة

المرجع لأول مرة، وعند معاودة الإشارة إليه مجددا، نستعمل كلمة Idem كمقابل لنفس المرجع، متبوعة برقم الصفحة أو الصفحات، وإذا تكررت الإشارة إلى ذات المرجع نستعمل الكلمة اللاتينية .Ibid تصغيرا لعبارة Ibidemللتدليل على استعمال نفس المرجع.

(19) CABRILLAC Rémy, *Introduction générale au droit privé*, 6ème édition, coll. "Cours", Dalloz, Paris, 2005, P.89.
(20) Idem, P.90.
(21) Ibid., P.96.
(22) Ibid. (même auteur, même ouvrage, même page)

<u>في حالة تكرار استعمال مرجعين لمؤلف واحد:</u> تعاد كتابة الاسم واللقب بفاصلة، ثم عنوان الكتاب متبوعا بفاصلة، ثم عبارة مرجع سابق متبوعا بفاصلة، ثم الصفحة متبوعة بنقطة ورقم الصفحة أو الصفحات إن تعددت.

(23) علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**؛ دار النهضة العربية، القاهرة 1981، ص. 38.
(24) علي جمال الدين عوض، **خطابات الضمان المصرفية**؛ دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص. 75.
(25) علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**؛ مرجع سابق، ص.40.
(26) علي جمال الدين عوض، **خطابات الضمان المصرفية**؛ مرجع سابق، ص.78.

<u>في حالة توثيق وإسناد أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير غير المنشورة:</u> يكون التوثيق بعد كتابة رقم الإحالة مشتملا على سبعة عناصر حسب الترتيب التالي (اسم الباحث، عنوان البحث ويكون تحته خط أو يكتب بخط مغاير، بيان صورة البحث وما إذا كان يتعلق بمذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، أو الكلية، أو المعهد الذي تم فيها إعداد ومناقشة البحث، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة أو الصفحات.
و في حالة تكرار الإشارة إليها مرة أخرى، نراعي نفس القواعد الخاصة بتدوين المؤلفات العامة و الخاصة.

<u>بالعربية</u>

(27) هلال عباس عيسى، **مسؤولية البنك في عقود الائتمان**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1993، ص. 56.
(28) بن قري سفيان، **ضبط الممارسات التجارية على ضوء القانون رقم 04-02**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية 2008، ص. 34-35.
(29) غاي أحمد، **ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية**، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة قسنطينة 1996، ص.47، 54.
(30) هلال عباس عيسى، مرجع سابق، ص. 59.
(31) المرجع نفسه، ص.67.

<u>باللغة الفرنسية</u>

(32) BENIS Meriem, *L'effectivité des suretés garantissant les crédits bancaires en jurisprudence française et marocaine,* Thèse pour le doctorat en droit, Université Paris V- René DESCARTES, juillet 2003, P.340.

(33) NAAR Fatiha, *La transaction en matière économique*, Mémoire pour l'obtention du magistère en droit : option droit des affaires, Faculté de droit, Université Mouloud MAMMERI, Tizi Ouzou, 2003, P.6 -7.

(34) BENIS (M), Op-cit, P. 349.

(35) Ibid, P.352.

- **في حالة توثيق و إسناد مقال وارد في دورية علمية أو في صحيفة عامة أو متخصصة**

يكون التوثيق بكتابة رقم الإحالة، يأتي بعده اسم ولقب كاتب المقال، عنوان المقال مكتوب بين شولتين أو مزدوجين؛ اسم الدورية أو المجلة بخط سميك أو تحته سطر، الهيئة المصدرة للدورية إن وجدت، رقم العدد، تاريخ صدور العدد، الصفحة أو الصفحات.

في حالة توثيق المقال العلمي المنشور في جريدة يومية أو أسبوعية نكتب رقم الإحالة، اسم ولقب كاتب المقال، عنوان المقال مكتوب بين شولتين أو مزدوجين؛ اسم الصحيفة أو الجريدة، رقم العدد، تاريخ الصدور.

- **باللغة العربية**

(36) الحمدان جاسم محمد & الهاجري سالم سعد، «العلاج النفسي للمدمنين على المخدرات في الوسط العقابي» ؛ مجلة العلوم الإنسانية، جامعة متنوري، قسنطينة، العدد25، جوان 2006، ص.5.

(37) أحمد سعيد الزقرد، " الحماية القانونية من الخداع الإعلاني في القانون الكويتي والمقارن"، مجلة الحقوق؛ العدد الرابع الكويت 1995، ص. 143.

(38) قبايلي طيب، " التراضي على تحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: من الاتفاق الثنائي إلى اللجوء الانفرادي"؛ المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة– بجاية، العدد الأول، جوان 2010 ص.94،107.

(39) الحمدان جاسم محمد & الهاجري سالم سعد، مرجع سابق، ص.6.

(40) المرجع نفسه، ص.7.

- **باللغة الفرنسية**

(41) PIEDELIÈVRE Stéphane, « les nouvelles relations contractuelles entre les banquiers et les consommateurs », *JCP,* éd *E*, n° 30, juillet 2005, P. 1270.

(42) HOUTCHIEFF Dimitri, « Les promesses à l'épreuve de la dure réalité du prêt, une ouverture du crédit donne naissance à un prêt à concurrence des fonds utilisés par le client » *RDC,* 01 juillet 2004, n°3, p.743.

(43) ZOUAIMIA Rachid, « Les fonctions décoratives de l'organe national de prévention et de lutte contre la corruption », El watan, n °6163, du 29 janvier 2011.

(44) PIEDELIÈVRE(S.), Op-cit, P.1271.

(45) Ibid, P.1272.

في حالة توثيق النصوص القانونية:(التشريعية والتنظيمية)

المصدر القانوني (تشريعي أو تنظيمي) وتاريخه، موضوعه، الجريدة الرسمية، رقم العدد، تاريخ الإصدار.

(46) قانون رقم 10–01 مؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج. ر. ج. ج. عدد 42، بتاريخ 11 يوليو 2010.

(47) أمر رقم 75–58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، ج. ر. ج. ج. عدد 78، بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

(48) مرسوم تشريعي رقم 93-06 مؤرخ في 19 أفريل 1993، يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج. ر. ج. ج. عدد 25، بتاريخ 25 أفريل 1993.

(49) مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 فبراير 2005، يتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية، ج. ر. ج. ج. عدد 14، بتاريخ 23 فبراير 2005.

(50) مرسوم تنفيذي رقم 10-154 مؤرخ في 17يونيو 2010، يتمم ويعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-18 المؤرخ في 20 يناير 2009 يحدد التنظيم المتعلق بممارسة مهنة الوكيل العقاري، ج ر ج ج عدد 39، بتاريخ 23 يونيو 2010.

(51) أمر رقم 75- 58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني المعدل و المتمم، مرجع سابق.

(52) قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 أكتوبر 2009، يحدد تعداد مناصب الشغل و تصنيفها ومدة العقد الخاص بالأعوان العاملين في نشاطات الحفظ أو الصيانة أو الخدمات بعنوان المعهد الوطني للاتصالات و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، ج ر ج ج عدد 12، بتاريخ 17 فبراير 2010.

(53) قرار مؤرخ في 30 مارس 2010، يتضمن تعيين أعوان بنك الجزائر المؤهلين لمعاينة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج ر ج ج عدد 39، بتاريخ 23 يونيو 2010.

(54) تعليمة وزارية مشتركة مؤرخة في 24 يونيو 2010، تحدد الإجراءات التنظيمية الخاصة بطلب وسحب القسيمة رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لدى المُمثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، ج ر ج ج عدد 43، بتاريخ 14 جويليه 2010.

(55) مقرر مؤرخ في 24 مارس 1999، يتضمن الموافقة على الإجازات والشهادات وشروط الخبرة المهنية التي تخول الحق في ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج. ر. ج. ج. عدد 32، بتاريخ 2 مايو 1999.

في حالة توثيق التقارير:

اسم الشخص أو الهيئة المعدة للتقرير، موضوع التقرير، مناسبة الصدور، المكان، التاريخ.

(56) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة " المالية المحلية"، مشروع دراسة، الدورة الثامنة عشرة، الجزائر جويليه،2001.

(57) محمد بجاوي، مشاكل تحضير القضايا، تقرير مقدم في قمة محكمة العدل الدولية بمناسبة الذكرى الخمسون لتأسيسها لاهاي، 1993/04/16.

في حالة توثيق المنشورات والتعليمات الإدارية:

الإدارة أو الهيئة المصدرة لها، رقمها، تاريخ صدورها، موضوعها.

(58) المديرية العامة للجمارك، منشور رقم 67/ م ع ج/ الديوان / 132، الصادر في 10 سبتمبر 1999، المتعلق بإجراءات الجمركة.

(59) المديرية العامة للضرائب، تعليمة رقم 11 مؤرخة في 10 جوان 1998، تتعلق بالطعن في مادتي الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة.

(60) المديرية العامة للجمارك، منشور رقم 25/ م ع ج/ الديوان / 132، الصادر في 25 فيفري 1995، المتعلق بالقواعد التنظيمية الخاصة بنظام القبول المؤقت.

(61) المديرية العامة للضرائب، منشور رقم 78 مؤرخ في 26 مارس 1994، يتعلق بتنظيم متفشيات الضرائب.

في حالة توثيق الأحكام والقرارات القضائية: -

الجهة القضائية، القسم أو الغرفة المختصة، الحكم أو القرار، الرقم، تاريخ الصدور، (أطراف القضية)، المرجع، رقم العدد، السنة.

<u>بالنسبة للقضاء الجزائري</u>

(62) المحكمة العليا، الغرفة المدنية، قرار رقم 413992 مؤرخ في 2007/11/14، (قضية ورثة أ-ل ضد ي -أ ومن معها)، نشرة المحامي الصادرة عن منظمة المحامين بسطيف، العدد 12، سنة 2003، ص.40.

(63) المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 29170 مؤرخ في 1982/07/10، (قضية وزير الداخلية–والي ولاية سطيف ضد فريق ج س)، المجلة القضائية، العدد، سنة 1989.

(64) مجلس الدولة الغرفة الرابعة، قرار رقم1489 مؤرخ في 08 أفريل 2003، (قضية بلدية تاورقة ضد خ س)، مجلة مجلس الدولة العدد 03، سنة 2003، ص، 177–178.

بالنسبة للقضاء الفرنسي

(65) Cass., 1ère civ., 27 mai 1998 : *RD. Bancaire et bourse* 1998, p.140, obs crédot et Gérard.

(66) Cass., 1ère civ, 1 er décembre 1993 : JCP., éd. E et aff, 1993, pan, p. 1453.

- **في حالة** إسناد تراجم المصطلحات اللغوية من المعاجم والقواميس اللغوية العامة والقانونية

(67) SABEK Jerwan, El kanze, Dictionnaire Français-Arabe, SABEK S.A.R.L, Paris, 1997.

(68) TERKI(R), CABBABE(M), Lexique juridique, Français-Arabe, suivi de formulaire judiciaire, Enal, Alger, 1986.

(69) NAJJAR Ibrahim, BADAOUI Ahmed-Zaki, CHELLALAH Ahmed Youcef, Dictionnaire juridique, 9ème édition, Librairie du Liban, Beyrouth 2005.

(70) Association Henry CAPITANT ,Vocabulaire juridique, , 5 ème édition, DELTA, Paris, 1996 .

التوثيق الالكتروني

المقال العلمي

RICHARD (Marie-Sophie), « les sanctions civiles de nature à assurer la protection des consommateurs en matière de crédit », P. 2.
www.courdecassation.fr/pubications_cour_26/rapport_annuel_36/rapport_2004. (03/08/2009)

ب–التوثيق في قائمة المراجع

تعتبر قائمة المراجع جزء هام من المذكرة يقع مباشرة بعد الخاتمة وقبل الملحقات، وهو ما يفرض على الباحث إعدادها وتحضيرها بكثير من العناية والاهتمام، حتى تكون صورة أمينة للمجهود المبذول من طرفه في سبيل إعداد وتحرير مذكرته.

فهي قائمة مرجعية وترتيبية يحررها الباحث وفقا لمعايير معينة تسمح للقارئ بالاستدلال عن الوثائق المدونة فيها، بحيث يتسنى له معرفة الأعمال والبحوث المعتمد عليها بوجه خاص لطرح الإشكالية، وإبراز محاور البحث الخاصة بالمذكرة، والتي مكنت الباحث من إعدادها وتحريرها وتقديمها في صيغتها النهائية.

وهي بذلك تذكير منظم بمجموع الوثائق المرجعية في شكل كتب ومؤلفات عامة وخاصة، وأطروحات ومذكرات، ومقالات علمية، ونصوص قانونية، وتقارير رسمية، ومواقع الكترونية اعتمد عليها الباحث ورجع إليها باستمرار، لاستكمال وتجميع المعلومات والمفاهيم والمعارف العلمية التي ساعدته في إنجاز مذكرته، باعتبارها مصدر استلهام له طوال المدة التي استغرقها البحث.

يراعي الباحث في كتابته للمادة العلمية التي اعتمد عليها لإنجاز بحثه التمييز بين المراجع والمصادر، وبين ما إذا حررت بالعربية أو بلغة أجنبية كالفرنسية أو الانجليزية، وبين ما إذا تم طبعها على الورق، أو تم الحصول عليها بالبحث على شبكة الانترنت.

كما يجب عليه ترتيبها حسب نموذج الوثيقة المعتمد عليها في البحث بالتمييز بين الكتب، والأطروحات، والمقالات العلمية، والنصوص القانونية مع مراعاة الترتيب الأبجدي المتعلق بلقب المؤلف بالنسبة للمراجع، والتدرج القانوني وتاريخ الصدور بالنسبة للمصادر حسب التمثيل الآتي:

<u>باللغة العربية</u>

الكتب

(1) الغرياني المعتصم بالله، القانون التجاري، المعاملات التجارية، العقود التجارية– عمليات البنوك، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2007، 336 صفحة.

(2) الصلح فريد، نصر موريس، المصرف والأعمال المصرفية الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، 256 صفحة.

(3) منصور محمد حسين، أحكام البيع، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2002، 392 صفحة.

الأطروحات والمذكرات

(71) هلال عباس عيسى، مسؤولية البنك في عقود الائتمان رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1993.

(72) بن قري سفيان، ضبط الممارسات التجارية على ضوء القانون رقم 04–02، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن– ميرة، بجاية، 2008.

المقالات العلمية

(1) الحمدان جاسم محمد، الهاجري سالم سعد، «العلاج النفسي للمدمنين على المخدرات في الوسط العقابي» ، <u>مجلة العلوم الإنسانية</u>، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ال عدد25، جوان 2006، ص 5–26.

(2) قبايلي طيب، " التراضي على تحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: من الاتفاق الثنائي إلى اللجوء الانفرادي"، المجلة <u>الأكاديمية للبحث القانوني</u>، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة– بجاية، العدد الأول، جوان،2010 ص.94–107.

<u>ثانيا</u> : التقديم

تعتبر المذكرة وثيقة علمية يجب أن يراعي الباحث في تحريرها قواعد المنهجية العلمية التي تفرض عليه تنظيم وعرض محتوياتها بشكل سليم، بحيث أن كل عنصر من عناصر الموضوع ينطوي على أهمية تتطلب كتابته في صفحة أو صفحات خاصة به ومنفصلة عن غيرها.

<u>عدد النسخ</u>:

- يقدم الباحث___ زيادة عن النسخة الخاصة به، عدد من النسخ يساوي عدد أعضاء لجنة المناقشة، بالإضافة لعدد النسخ المطلوب للاحتفاظ به من طرف الإدارة.

- وضع تقدير لاحتمال طلب نسخة من المذكرة عند الالتحاق ببعض المسابقات، أو عند تقديم ملف للمشاركة في مسابقة الدكتوراه.

<u>الغلاف الخارجي</u>

يحرر ويطبع الغلاف الخارجي على ورق صلب ومقوى يتضمن بوجه عام المعلومات الآتية مكتوبة من الأعلى إلى الأسفل:

- اسم المؤسسة الجامعية، اسم الكلية، عنوان الوثيقة وتسميتها (مذكرة – أطروحة)، الهدف من انجازها، التخصص العلمي، الفرع الذي يندرج فيه البحث.
- لقب واسم الطالب أو الطلبة، السنة الجامعية، تاريخ المناقشة، الأستاذ المشرف.
- لجنة المناقشة: 3 أعضاء بالنسبة للمذكرات (الرئيس والمشرف والممتحن).

جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

كلية الحقوق

عنوان المذكرة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

التخصص: القانون الخاص

الفرع: القانون الخاص الشامل أو / والعلوم الجنائية

من إعداد الطلبة **إشراف الأستاذ**

1- ....

2- .....

لجنة المناقشة:

أستاذ: ..... رئيسا

أستاذ: ..... مشرفا

أستاذ: ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2010-2011

صفحة الحفظ (الصفحة الأولى)

تعتبر صورة طبق الأصل للغلاف الخارجي يتم طبعها على ورق عادي.

ويعتبر اختيار عنوان المذكرة على جانب كبير من الأهمية بحيث أنه يجب أن يتوفر على المميزات التالية: -

الوضوح: الذي يمكن القارئ من إدراك محتوى المذكرة بمجرد قراءته دون أي لبس أو غموض.

الدقة: وهي الميزة التي يمكن أن تتحقق إذا تجنب الباحث الصياغة التي تبتعد عن العمومية.

الاختصار: بأن يتحرى الباحث الإيجاز والاقتضاب في تحرير العنوان حتى لا يكون أطول مما يجب أن يكون عليه.

الصحة: بأن يكون عنوان المذكرة انعكاسا حقيقيا وأمينا لمحتواها.

الصفحة الثانية (صفحة التشكرات) (اختيارية)

تخصص على ما هو مستقر عليه في التقاليد والأعراف الجامعية لتوجيه الشكر والعرفان للأشخاص والهيئات التي يريد الباحث شكرها على المساعدات المقدمة طوال انجاز المذكرة سواء كانت المساعدات المقدمة إدارية أو مادية، أو كلاهما معا، إذا كانت هذه الأشخاص والهيئات قد وافقت على ذكر اسمها، ويستحسن تفادي توجيه الشكر للأستاذ المشرف على المذكرة.

ويتم التركيز في هذه الحالة على الأساتذة والمهنيين العاملين في المؤسسات الخاصة والعامة، وفي المكتبات الجامعية والإدارات العمومية الذين قدموا للباحث يد العون لجمع المادة العلمية والمعلومات والمعطيات المعتمد عليها في إعداد وتحرير المذكرة.

الصفحة الثالثة: للإهداء (اختيارية)

يخصصها الباحث حسب تقديره الشخصي لإهداء عمله للأشخاص الذين يستقل باختيارهم من الأهل والأقارب والأصدقاء.

الصفحة الرابعة: (إلزامية) قائمة بأهم المختصرات المستعملة في البحث.

تتضمن الإشارة بالأحرف الأولى لمختصرات المراجع والمصادر المستعملة لإنجاز المذكرة.

الصفحة الخامسة: التوطئة (اختيارية)

تكون في شكل كلمات وعبارات استهلالية وتمهيدية يقدمها الباحث للقارئ للاطلاع عليها قبل قراءة المقدمة، ويمكن له أن يضمنها عناصر شخصية تتعلق بمعرفة السياق والظروف التي أنجزت فيها المذكرة.

الصفحة: (إجبارية)

تخصص لمقدمة البحث وتكون بمثابة الصفحة الأولى من المذكرة التي تحمل الرقم 1 وجوبا بحيث يستمر الترقيم بالتتابع حتى النهاية بما في ذلك الملاحق إن وجدت. وفهرس المذكرة.

تعتبر المقدمة المدخل الشامل المعبر عن آفاق البحث وجوانبه المختلفة، ورغم كونها لا تحتل سوى صفحة واحدة أو صفحات قليلة جدا، بحسب ما إذا كانت تتعلق بمذكرة أو بأطروحة، إلا أنها يجب أن تشكل واجهة تعطي للقارئ انطباعا شاملا ووافيا عن موضوع البحث.

ومن خلال هذا المدخل يقدم الباحث بصورة موجزة ومعبّرة، وفي شكل فقرات متسلسلة تصوره النظري ، ويحدد مشكلة البحث وأهمية الموضوع العلمية والعملية، وحداثيته actualité، والأسباب التي تبرر اختيار الباحث له، واهتمامه بمعالجته، والأهداف التي يريد التوصل إليها، والصعوبات المرتبطة بدراسته التي تفرض عليه إبراز ما يرتبط بالموضوع من أوجه وجوانب علمية ذات أبعاد مختلفة.

فالباحث في هذه المرحلة يجب أن يبرهن عن فهمه للموضوع في مجموعه، والاعتبارات الشخصية والموضوعية المبررة لاختيار هذا الموضوع، مع تحديده للجوانب التي شملتها الدراسة وتلك التي تقرر إغفالها واستبعادها من مجال الدراسة للأسباب التي يستقل بتقديرها، والهدف من الدراسة بحسب سياقها العلمي والمعرفي، وما إذا كانت تغلب الاعتبارات الخاصة بالتأصيل النظري أو الحتميات الخاصة بالبحث عن الاندماج المهني.

ويكون ذلك بتحديد مسار البحث وبلورة مشروعه من خلال إبراز الإشكالية التي يعتمد عليها للبحث عن الحلول الملائمة للفرضيات التي يقترحها، وتمكنه في النهاية من الإجابة عن استفهام أساسي هو مدى مساهمة البحث في حل المشكلة المطروحة، والإجابة والبرهنة على ما يصدر عنها من فرضيات.

وبعد طرح إشكالية البحث وتحديد الموضوع، يمكن للباحث الإعلان عن خطة الدراسة بذكر الأسباب التي دفعته لاختيار نموذج معين لتنظيم عرض تقسيمات البحث بدلا من غيره، ومن الناحية العملية يستحسن إرجاء كتابة المقدمة العامة إلى ما بعد الانتهاء من تحرير المذكرة بكافة أجزائها.

فاذا كانت مقدمة البحث أول ما يطلع عليه القارئ، فهي آخر ما يكتبه الباحث؛ لذلك يجب أن تتزامن كتابتها مع كتابة الخاتمة، التي تتضح للباحث ببلوغها الرؤية حول تقسيمات البحث ومشتملاته وتفصيلاته. فالمقدمة أداة تعريف بالبحث ولن يكون التعريف واضحا ودقيقا ما لم يكن المعرف قائما ومكتملا.

- **المتن أو محتوى المذكرة**

يمثل المتن أو الجذع الرئيسي للمذكرة الجزء الأكبر والجوهري والحيوي فيها، حيث يحتوي على الأفكار، والمناقشات، والتقييمات، وعرض النظريات بشكل محكم، ومتسلسل، ومتوازن، ومتفق مع ما يرمي إليه الموضوع ومع ما يسعى الباحث إلى إثباته أو اكتشافه.

لذلك يجب توزيع هذا المحتوى وفقا لهيكل يستجيب للحاجة إلى الانتقال المنطقي بين أقسام وعناوين البحث الرئيسية والفرعية، بأن يكون عنوان كل واحد من أقسام البحث خال من اللبس ولا يدع أي مجال للتأويل، بحيث تكون المطابقة بين العنوان وما يندرج تحته من محتويات واضحة، ولا تبعث على الشك أو تدعو إلى احتدام الجدل. لذلك يستحسن التركيز على استعمال العناوين ذات الصحة والدلالة عن محتويات الموضوع، وتفادي الاعتماد على صيغ لعناوين براقة وجذّابة، ولكنها غير وفية للتوجيهات العامة للموضوع بما تشمله من مناقشة وتحليل وتركيب لمختلف جوانبه.

- **الخاتمة**

تعتبر الخاتمة حوصلة مختصرة تجيب عن كيفية إعداد البحث وانجازه، وعن النتائج التي تم التوصل إليها، كما تعد بمثابة وقفة تأملية للباحث يمكن أن يقترح من خلالها مناهج ومقاربات أخرى لدراسة الموضوع من زاوية مغايرة لتلك التي تم التركيز عليها طوال الدراسة، وتفتح بذلك مجالا رحبا لدراسات أخرى ممكنة، وفي الغالب يتم التركيز على: –

- التذكير بالأهداف المنوطة بالبحث وبمنهجية العمل المتبعة.
- أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.
- تأثيراتها على المفاهيم والنظريات العلمية محل الدراسة، وأثارها على القواعد والممارسات القائمة في مجال الإدارة والتسيير في حالة ما إذا تم أنجاز البحث في سياق مهني.
- حدود النتائج المتوصل إليها بالنظر لمنهج البحث المعتمد عليه.
- تصور الباحث لإمكانيات الاستمرار في متابعة الدراسة العلمية والنظرية للموضوع.

لذلك تبقى الخاتمة الجيدة هي تلك التي لا تتضمن أكثر مما تم التوصل إليه الباحث من نتائج نهائية وما أسفر عليه البحث من آراء واجتهادات توضح موقف الباحث ووجهة نظره من مشكلة البحث، ولا تحتوي على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية، بل مجرد فقرات متتالية قد تفتح المجال للنقاش من جديد حول الموضوع أمام باحثين آخرين.

نهاية المذكرة بعد تحرير خاتمة البحث، ينهي الباحث مذكرته بذكر الملحقات إن وجدت، وقائمة المراجع، والفهرس.

- **الملاحق**

جرت تقاليد البحث العلمي على فصل الوثائق التي كانت مفيدة وضرورية للبحث، والتي من شأنها أن تطبع المذكرة بشيء من الثقل بدلا من المساهمة في تيسير فهمها، لإدراجها في نهاية الدراسة ومباشرة بعد قائمة المراجع ضمن فقرة مستقلة اصطلح على تسميتها «**بالملاحق annexes**»، التي يجب أن تكون مكملة لنص المذكرة إذ أنه لا فائدة منها ولا معنى لها، إلا إذا كانت وثيقة الصلة والارتباط بها.

ويجب على الباحث في مجال العلوم القانونية أن يراعي بأن هذه الملاحق لا يمكن أن تكون سوى وثائق شارحة ومفسرة، كالقوانين والقرارات الإدارية وأحكام القضاء، والجداول والإحصائيات والتقارير الرسمية، على ألا تدرج ضمن الملحقات سوى الوثائق التي يصعب الوصول إليها أو الغير معروفة بما فيه الكفاية، والتي تم استعمالها في تدعيم الآراء والمواقف المعبر عنها في البحث، والتي يقدر الباحث ضرورتها مع الإشارة بوضوح إلى طبيعتها، ومصدرها، وتاريخها، على صفحة الحفظ الخاصة بالملحقات.

وإذا كان الباحث قد أنجز مذكرته في موضوع مسجل ضمن التربص الخاص بالماستر المهني أو في إطار علم الإدارة العامة، أمكن له أن يدرج بالفقرة الخاصة بالملحقات وثائق أخرى مرتبطة بموضوع دراسته في شكل مخطط بياني للبنية التسلسلية للمنظمة أو المؤسسة محل الدراسة، إذا كان ذلك يساهم في فهم طريقة عملها، ونظام العلاقات القائمة داخل هيكلها الإداري. ويمكن أن تشمل الملحقات أيضا الوثائق القنية المكملة للموضوع، وتلك المتضمنة لتفصيلات منهجية البحث أو الدراسة التي اعتمد عليها الباحث.

- **الفهرس:** يتضمن الخطة المعتمد عليها بتفصيلاتها وفقراتها تكون صفحاتها مرقمة وشاملة لملاحق البحث.